الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامــعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية — مــيدان الحقـــوق والعلوم السياسية

قســـــم الحـــــقوق — تخصص: قانون أسرة

الأسباب التكنولوجية للطلاق: تحليل قانوني للتحديات والتغيرات الاجتماعية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص قانون أسرة

إعداد الطلبة

- **بوصلاح باسم**
- **بن يحي حسينة**

إشراف الأستاذ

أ. د: منصوري محمد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ. فـريجــة مــروة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
أ. منصوري محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أ. عبد العزيز سلمى	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا

تاريخ المناقشة: 2024/06/10

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ماي 11

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): أبو هلاع باسم الصفة: طالب، أستاذ، باحث: طالبه

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 2670 7915 الصادرة بتاريخ: 2021/05/11

المسجل(ة) بكلية / معهد: الحقوق قسم: العلوم القانونية والإدارية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة الليسانس، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: الآثار التكنولوجية للإدمان: تحليل قانوني التحديات والتغيرات الاجتماعية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2021/05/16

توقيع المعني(ة)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بن دحو حسينة ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 120727649 والصادرة بتاريخ 2021/05/31 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: الاستبداد التنفيذي لوجبة الطلاق: دراسة تحليلية قانونية .....

المقارنة بالتشريعات الإجرائية .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024/05/16 .....

توقيع المعني (ة)

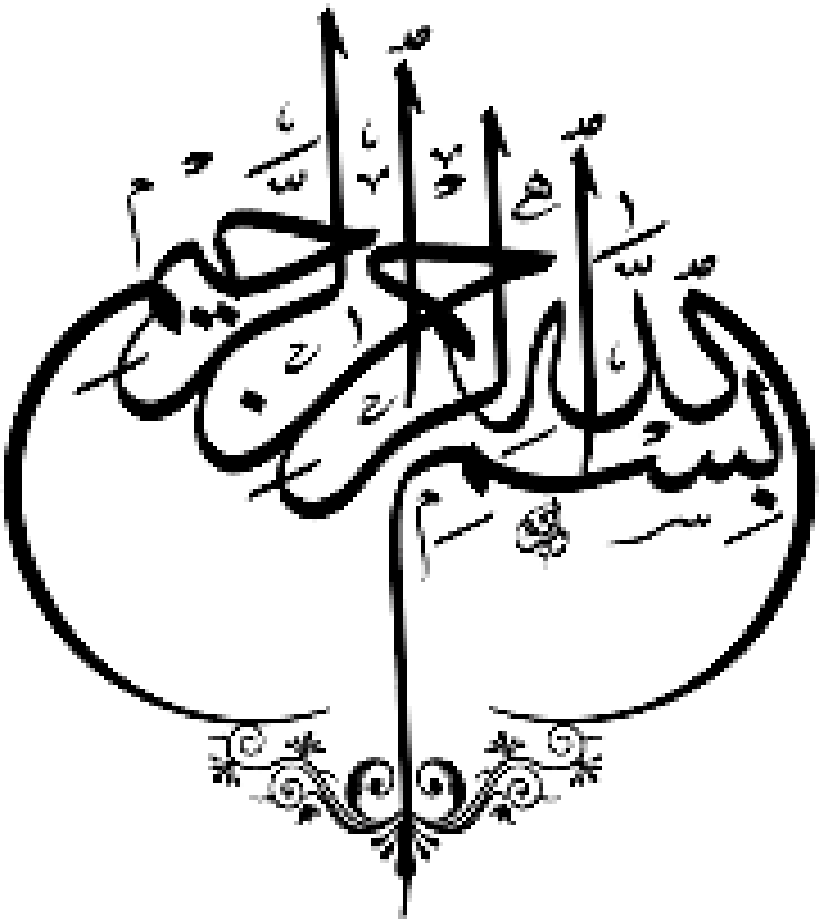
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــــداء

إلى حبيبة قلبي ونور بصري وبصيرتي أمـــي التي لعبت دور الأم والأب بكل إتقان، لن أفيها حقها مهما فعلت وما سأفعل.

إلى روح أبي الطاهرة إلى من علمني أن اصمد أمام أمواج البحر الثائرة أهديك نجاحي وتخرجي، سنكون لك دوما الفخر يا أبي.

إلى من كانوا كتفا ثابتا لا تهزه الريح، إخوتي وأخواتي:

سليمان، الطيب، فتيحة، كميلة، نسيمة، سعيدة، جويدة، سهام، وأبنائهم، أسامة، نرجس، صهيب، إسراء، سلمى، يونس، لجين، نور، يوسف، سرين، شمس.

بـاســـم

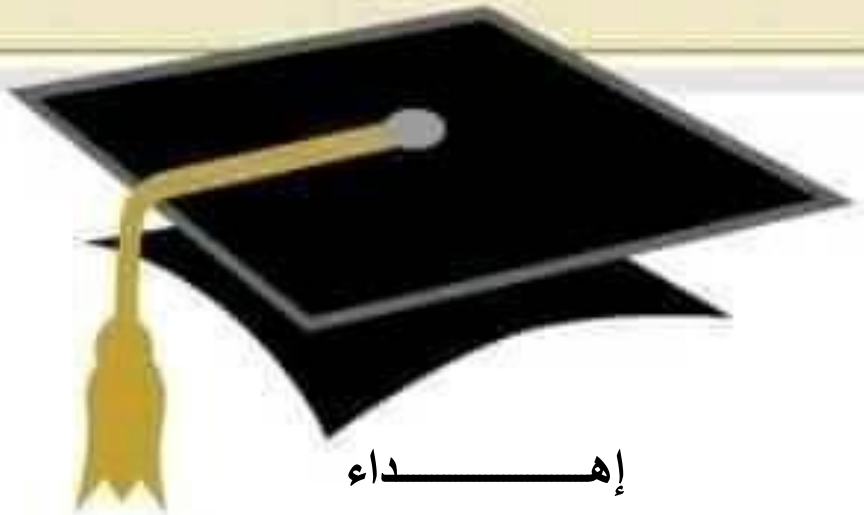

إهـــــــــــداء

إلـــى أبـــي، أمـــــي

هذا نتاج تعبكما وعملكما لا عملي أتمنى أن يرقى لأن يحمل لكما كلمة شكر وامتنان على ما عانيتماه لأجلي حفظكما الله لي وجعلكما تاجا فوق راسي ما حييت وقدرني على طاعتكما ورد ولو حرف لكما من مجلد تعبكما وعنائكما علي.

إلـــى رفيقة دربي أختي أدامك الله لي.

إلى إخواني: زينو، حمودي، يونس.

حسينة

شكـــــــــــر وعرفـــــــــان

الحمد لله وحده الذي بنعمته تتم الصالحات

الشكر أولا وأخرا لله تعالى الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، وألهمنا العزيمة لذلك.

كل الاحترام والتقدير وجزيل الشكر إلى أستاذنا المشرف

الدكتور "منصوري محمد"

الذي قبل الإشراف علينا، وتقويم دربنا في انجاز هذه المذكرة في شكل وإطار يليق بمقام البحث العلمي في أحسن صوره، من خلال توجيهاته وتعليماته القيمة التي كانت لنا بمثابة شمعة تنير دربنا.

نشكر لك جهدك، تعبك، نصحك لنا و وقتك الذي خصصته لنا.

جزاك الله عنا كل خير

كل الاحترام إلى الأساتذة الذين تولوا تدريسنا، خلال هذا الموسم الدراسي.

نقدر جهودكم معنا جميعا ونعتذر منكم لأن الكلمات وحدها لا توفيكم حقكم في جميل صنيعكم معنا.

قائمة المختصرات

ق أ: قانون أسرة.

ق م: قانون مدني.

ق ع: قانون العقوبات.

ج. ر: جريدة رسمية.

ط: طبعة.

د.ط: دون طبعة.

د.س: دون سنة نشر.

ص: صفحة.

ج: جزء.

مقدمة

مقـدمـــــــــة:

يعد الطلاق في وقتنا الحالي الظاهرة الاجتماعية الأكثر انتشـــار في المجتمع، إذ لا تكاد أسرة تخلوا من وجود فرد فيها تعرض له، وتختلف الأسباب المؤدية إليه من أسرة لأخرى ومن شـخص لأخر، فمنها ما هو سـبب وجيه وقوي للطلاق[1] ومنها ما هو سـبب تافه وبسـيط لا يستحق حتى إثارة نقاش عليه بين الزوجين.

وتعتبر التطورات الحاصلة في الوسائل التكنولوجية والمواقع الإلكترونية التي مست مختلف مجالات الحياة وكل فئات المجتمع، وصـولا للحياة الأسـرية، من بين الأسـباب المسـاهمة في انتشـــار الطلاق، إذ أصـــبح الأفراد يعتمدون على تقنيات الاتصـــال الحديثة في إدارة أمورهم الشـخصـية في الخطبة والزواج والطلاق على قداسـتها تماما كأخذ موعد في عيادة طبية أو تقديم التهنئة أو شكر أو معايدة ... إلخ.

هذا التطور التكنولوجي أوجد ظاهرة **الطلاق الإلكتروني** وهو الطلاق باسـتخدام الوسـائل والتقنيات الالكترونية، هذه الظاهرة الجديدة اختلفت الدول في تنظيمها وبالأخذ بها من عدمه، كون الطلاق الإلكتروني يتميز بالتعقيد والتحديات الاجتماعية المختلفة وآثاره المنجرة على الفرد والأسرة والمجتمع ككل ومدى تأثيره في إرباك التركيبة الاجتماعية والأخلاقية.

تتجلى **أهمية الموضوع** في التزايد المستمر للظاهرة باستخدام التقنيات التكنولوجية والمواقع كظاهرة حديثة منتشـرة في المجتمعات المختلفة بما فيها الدول الإسـلامية خرجت عن إطار المسكوت عنه.

وهذا ما يدفع باتجاه البحث في الدور الذي تلعبه مواقع التواصـــل الاجتماعي بمختلف أنواعها، في انتشار الطلاق الالكتروني وترتيب آثاره على الأسرة والمجتمع.

[1] – تضمنها المشرع الجزائري في قانون رقم 84-11 مؤرخ في 09 رمضان 1404 الموافق 9 يونيو 1984 يتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم، **ج**، ر عدد24، الصادر في: 12 يونيو سنة 1984، في الفصل الأول الباب الثاني.

تهدف هذه الدراســـة إلى محاولة الإلمام بالأســـباب التكنولوجية التي تؤدي إلى الطلاق والتفكك الأسري عبر وسائل وتقنيات الاتصال الحديثة.

كما تهدف أيضـــا إلى تســـليط الضـــوء على الضـــوابط القانونية المحددة لهذه الظاهرة وللتأثيرات الناتجة عنها. مع تبيان الأحكام الشـــرعية والتشـــريعات القانونية المنظمة للطلاق الالكتروني وللأسباب المؤدية له وآثاره.

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب شخصية وأخرى موضوعية، تتجلى **الموضوعية** منها في طبيعة الموضوع بحد ذاته كونه ظاهرة حديثة لم يسبق البحث فيها أكاديميا من قبل بشـكل يناقش الاصـطدام القائم بين الواقع والقيم الاجتماعية والنصـوص القانونية والظواهر الجديدة.

أما **السبب الثاني** فيكمن في معرفة الأسباب التكنولوجية التي تعتبر وسيلة وسبب في آن واحد في إحداث الطلاق ومدى تنظيم التشريع القانوني له ولمواكبته.

كما دفعتنا **الرغبة الشخصية** في تناول الموضوع بصفة أكثر تفصيلا وإلماما لأنه يندرج ضمن انشغالاتنا في نطاق تخصصنا الدراسي، كونه موضوعا حساسا يمس بأهم ركن في المجتمع ونواته ألا وهي الأســـرة في مواجهة الاجتياح التكنولوجي لمختلف مناحي حياتها وسببا أساسيا في تفككها.

وعلى الرغم من توافر الرغبة الشـــخصـــية والموضـــوعية في اختيارنا للموضـــوع، إلا أنه واجهتنا بعض **الصعوبات** في مرحلة إعداد هذا البحث، والمتمثلة في قلة المراجع المتخصصة في دراسة الظاهرة كموضوع منفصل، كون أن الموضوع لم يتم التطرق إليه من قبل أكاديميا في الرســـائل الجامعية، ولهذا فإن العمل الحالي يعتبر كإحدى الدراســـات الأولية التي تفتح المجال للبحث في هذا الموضوع مستقبلا وكان هذا دافعا قويا لنا لخوض التحدي.

إضـافة إلى كثرة المقالات المتخصـصـة التي تضـمنت الأجزاء المشـكلة للموضـوع بصـفة انفرادية مما صعب علينا حصر الأفكار الهادفة والكلمات الدقيقة التي تخدم صلب الموضوع.

وبســـبب أهمية الأســـرة باعتبارها اللبنة الأســـاســـية للمجتمع، اهتم الفقه الحديث بطرق المحافظة عليها قائمة في ظل الغزو التكنولوجي للحياة الأســـرية بشـــكل متســـارع ومباغت ليست الأسرة في جاهزية لمجابهته.

الأمر الذي أثر سلبا على الأسرة بحيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي من أخطر أسباب التفكك الأسري وصولا إلى الطلاق الإلكتروني الذي أصبح ظاهرة واقعية غير قابلة للنكران والتجاهل.

وهذا ما جعل ملامح **الإشكالية** تبدوا أكثر بروزا من خلال صياغتها على النحو التالي:

إلى أي مدى ساهمت التكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي في تفشي ظاهرة الطلاق الإلكتروني؟

وللإحاطة أكثر بكل جوانب الموضـــوع محل الدراســـة ارتأينا الاســـتعانة بتســـاؤلات فرعية تهدف إلى المساعدة في الإجابة على الإشكالية الرئيسة تتمثل في:

ما المقصود بالطلاق الإلكتروني؟، ما حكمه وإثباته؟ ما هي أسبابه؟ وما تأثيراتها؟

للإلمام بكل جوانب الموضـــوع ارتأينا أن نعتمد على مجموعة من المناهج للوصـــول إلى النتيجة المبتغاة أهمها **المنهج الوصـــفي** الذي قمنا من خلاله بالتطرق إلى مفهوم الطلاق الإلكتروني وإبراز أركانه وشروطه.

كما استعنا **بالمنهج التحليلي** الذي قمنا بواسطته تحليل النصوص القانونية، بغية البحث والتقصّي عن كل ما كتب حول الموضوع.

أما فيما يخص التنظيمات المقارنة للتشـــريع الجزائري فاســـتعنا فيها على **المنهج المقارن** الذي تم من خلاله التقصي وإبراز الاختلاف بين القوانين وآراء الفقهاء حول الموضوع.

مراعاة لما تقدم، حاولنا **تقسيم عملنا** هذا وفق خطة ارتأينا أنها تخدم الموضـــوع، فقســـمنا دراســـتنا إلى فصـــلين وكل فصـــل إلى مبحثين، تناولنا في الفصـــل الأول الإطار المفاهيمي

للطلاق الالكتروني، حيث نتطرق في المبحث الأول منه إلى ماهية الطلاق الإلكتروني من خلال تعريف الطلاق الإلكتروني وتبيان أركانه، بينما نتناول في المبحث الثاني حكم وإثبات الطلاق الالكتروني من خلال بيان صور الطلاق الإلكتروني حكمه وطرق إثباته.

في حين نتطرق في الفصـل الثاني إلى تأثيرات الأسـباب التكنولوجية للطلاق والذي قسـم بدوره إلى مبحثين، الأول منهما نتناول فيه الأســـباب التكنولوجية المؤدية للطلاق كظاهرة حديثة من خلال التطرق للخيانة الزوجية و مواقع التواصـــل الاجتماعي، بينما نتناول في المبحث الثاني تأثير الأســـباب التكنولوجية على التفكك الأســـري من خلال بيان تأثيراتها القانونية و الاجتماعية.

وخاتمة نوجز فيها أهم النتائج والمقترحات التي نتوصـــل إليها، ونقيم فيها مدى تأثير التكنولوجيا ووسائلها على الأسرة والمجتمع.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للطلاق الإلكتروني

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للطلاق الإلكتروني

بعد أن كان الطلاق يعتبر عارا في المجتمعات القديمة – غير البعيدة عن زمننا هذا– ولا يُقدِم عليه إلا من كان مضـــطرا ويملك ســـببا وجيها لذلك، وبعد تدخل الحكمين من الجانبين ومحاولات الصـــلح في الشـــقاق القائم بينهما، ليتجهوا في آخر الحلول إليه، أصـــبح الآن هو الحل الأول المقترح والمطبق في أغلب الحالات وعند أول مشكلة تواجه الزوجين، وعائلتيهما.

تطورت أســـبابه وآلياته مع التطور التكنولوجي وأصـــبح يصـــطلح عليه طلاق إلكتروني، لاقترانه بالوسائل الإلكترونية والتقنيات الحديثة الملازمة للحياة الفردية للإنسان.

ولأجل الإحاطة أكثر بهذا النوع الحديث من الطلاق ارتأينا أن نقســـم هذه الدراســـة إلى **مبحثين** نتناول في **الأول** منهما ماهية الطلاق الإلكتروني لنعرج فيه على تعريفه وتبيان أركانه، أما **الثاني** فســـنتناول فيه حكم وإثبات الطلاق الإلكتروني من خلال بيان صـــور الطلاق الإلكتروني حكمه وطرق إثباته.

المبحث الأول: ماهية الطلاق الإلكتروني

لمعرفة ماهية الطلاق الإلكتروني وفهمه فهما واضـــحا ودقيقا ينفي عنه عنصـــر الجهالة والإبهام، خاصـــة في عصـــرنا هذا ومع تطور وســـائل وتقنيات التواصـــل بمختلف أنواعها ســـنحاول في هذا المبحث أن نتعرف على مفهوم الطلاق الإلكتروني في مطلبه الأول، وعلى الأركان المشكلة له في مطلبه الثاني.

المطلب الأول: مفهوم الطلاق الإلكتروني

ليس من الســـهل تحديد مفهوم الطلاق الإلكتروني لان مصـــطلح الطلاق الإلكتروني من المصـــطلحات الحديثة والمركبة والتي تفتقر إلى التعريف بجزأيها[1]، لذلك وجب علينا تعريف جزئيه كل على حدى لنتوصـــل إلى التعريف به، فنعرف الطلاق في الفرع الأول، التقنيات الإلكترونية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف الطلاق

لتعريف الطلاق لابد من التعرض إلى تعريفه اللغوي (أولا)، ثم نتطرق لتعريفه الإصلاحي (ثانيا)، لننتهي بتعريفه القانوني (ثالثا).

أولا: تعريف الطلاق لغة

الطلاق: مصـــــدر طَلَقَ، طلق الرجل امرأته وطَلَقَت هي بالفتح، تطْلُقُ طلاقا وطلُقَت، والضم أكثر طلاق[2].

والطَلاق[3]بفتح الطاء يعني التخلية وإزالة القيد والإرســـــال، يقال: انطَلق الرجل ينطلِقُ انطلاقا، وامرأة طالق، طلقها زوجها[4].

ويقال طلقت المرأة من زوجها طلاقا أي تحللت من قيد الزواج وخرجت من عصمته[5].

---

[1] – أردوان مصـــطف إســـماعيل، هدى عصـــمت محمد امين، الطلاق الالكتروني في الفقه الإســـلامي وقوانين الأحوال الشـخصـية: دراسـة فقهية تقويمية، مجلة زانكو للعلوم الإنسـانية، جامعة صـلاح الدين، أربيل–العراق، فيفري 2020، ص 29.

[2] – ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د س ن، ص 2693.

[3]– أشتق من الكلمة اللاتينية Divortiun، واشتقت هي بدورها من كلمة Divertere والذي يعني الدوران من ناحية الانقسام الذي يتم بين شـــخصـــين كانت لهما طريق واحدة. ثم كل واحد منهما يختار أو يأخذ طريقا مختلفا تبعدهما عن بعض، للإطلاع أكثر أنظر، فضيلة نقايس، الحاجات الإرشادية للنساء المطلقات –دراسة ميدانية على عينة من المطلقات ببلدية ورقلة، مذكرة ماستر أكاديمي، إرشاد وتوجيه، شعبة علوم التربية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، 2012–2013، ص 63.

[4] – حفيظة بلميهوب، أسباب الطلاق وطرق علاجه والوقاية منه،محاضرة ألقيت بجامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، د س ن، ص 94.

[5]– حسين طاهري، الأوسط في شرح قانون الأسرة الجزائري، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص 81.

ثانيا: تعريف الطلاق اصطلاحـا

اختلف الفقهاء في تعريفهم للطلاق باختلافهم للمذهب والرأي المنظور المتبع من طرفهم، فهو: "حل قيد النكاح أو بعضـــه إذا طلقها طلقة رجعية"**عند الحنابلة**[1]، **وعند الحنفية** هو:" رفع قيد النكاح بلفظ مخصـوص وهو ما اشـتمل على مادة طلاق صـريحا كانت أو كناية"[2]، كما عرفه فقهاء **المالكية** بأنه" صـــفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجته موجبا تكررها مرتين للحر ومرة لذي رق"[3]، وكذلك هو الحال عند الشافعية لم يغفلوا عن تعريفه فقالوا بأنه:" تصرف مملوك للزوج يحدثه بلا سبب فيقطع النكاح"[4].

ومن هذه التعاريف نخلص في مجملها إلى أن:

الطلاق هو إزالة عقد النكاح بلفظ مخصـوص أو بكل لفظ يدل عليه، والنكاح الذي يعتبر به الطلاق هو النكاح الذي وقع صحيحا بكل شروطه وأركانه[5].

وهو حالة انفصـــال تحدث بين الأزواج نتيجة عدم رغبة الزوجين أو أحدهما في إتمام العلاقة الزوجية وغالبا ما تسبقه حالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي وكثرة الخلافات والمشاكل بينهم[6].

---

[1]– محمد قسـيمة، دور الاجتهاد القضـائي في حل بعض إشـكالات الطلاق في التشـريع الجزائري، مجلة الأسـتاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، العدد الثالث، سبتمبر 2016، ص 85.

[2]– أمينة بوعزة ، الطلاق كتابة بالتقنيات الحديثة للاتصال، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة مولاي الطاهر –سعيدة، الجزائر، المجلد التاسع، العدد 01، جوان 2023، ص 338.

[3]– نسيمة أمال حيفري، دور وسائل التكنولوجيا الحديثة في إثبات الطلاق الالكتروني في ظل التشريع الجزائري، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، سنة 2023، ص 282.

[4]– حسـين خلف الله، عبد الرزاق لبصـير، الطلاق أسـبابه وآثاره على الأسـرة والمجتمع، مجلة العلوم الإنسـانية، جامعة أم البواقي، المجلد 09، العدد 03، ديسمبر 2022، ص 771.

[5]– ربيعة رميشي، نسيمة جلال، العوامل المؤثرة في ظاهرة الطلاق، مجلة التربية والتنمية، جامعة مولود معمري تيزي وزو –الجزائر، جامعة تمنراست –الجزائر، المجلد 02، العدد 02، جوان 2023، ص 56.

[6]– عبد الرحيم عبد الفتاح، محمد جبريل، الآثار الاجتماعية للطلاق على الأســرة في المجتمع الليبي، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 04، العدد 07، د س ن، ص 17

ثالثا: تعريف الطلاق قانونا

بالرجوع إلى نصـــوص قانون الأســـرة الجزائري نجد أن المشـــرع الجزائري[1] لم يتطرق إلى تعريف الطلاق التقليدي ولا الالكتروني بل صنف الطلاق بصفة عامة فقط على أنه نوع من أنواع فك الرابطة الزوجية وذلك ما يستشف من نص المادة 47 من قانون الأسرة [2] التي جاء نصها بـــــ:"**تنحل الرابطة الزوجية بالطلاق أو بالوفاة"، وهذا ما تؤكده المادة 48 من ذات القانون بقولها: "..... يحل عقد الزواج بالطلاق.....".**

فمن خلال هاتين المادتين يُلاحظ أن المشرع الجزائري استعمل كلمة حـــــل لتشمل طرق انحلال الزواج أو صور الطلاق سواء كان طلاق بالإرادة المنفردة أو بالتراضي بين الزوجين أو بطلب من الزوجة[3] دون تبيان أركانه وضـــوابطه كما لم يتوســـع في الأمور المتعلقة بالطلاق[4].

---

[1]– على خلاف التشريعات المقارنة التي عرفته في قوانينها حيث عرفه المشرع العراقي في قانون الأحوال الشخصية في المادة 34 منه أن: **الطلاق هو رفع قيد الزواج بإيقاع من الزوج أو من الزوجة إذا وكلت به وفوضت أو من القاضي)**، راجع: حســـام حســـين مزبان، الطلاق وأســـبابه وفق المصـــالح الشـــرعية:ارتفاع معدل الطلاق بعد الاحتلال في العراق (أنموذجا)، مجلة بحوث إسلامية واجتماعية متقدمة، قسم أصول الفقه، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية، بغداد، العراق، العدد 01، 2011، ص 43. وعرفه المشرع الكويتي بأنه "**حل عقدة الزواج الصحيح بإرادة الزوج أو من يقوم مقامه بلفظ مخصوص**" في نص المادة 97 من قانون الأحوال الشخصية رقم 51، لسنة1984، **للمزيد من المعلومات والتوضيح أنظر:** جعلاب فضيلة، الزواج والطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة بين الفقه والقانون، مذكرة ماستر، تخصص أحوال شخصية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور –الجلفة–، سنة 2016–2017، ص21.

[2] – قانون رقم 84 –11 مؤرخ في 09 رمضـــان 1404 الموافق 9 يونيو 1984 يتضـــمن قانون الأســـرة، المعدل والمتمم، ج، ر عدد24، الصادر في: 12 يونيو سنة 1984.

[3] – لطيفة بهى، الطلاق الالكتروني ومدى صحته، مجلة التربية والتنمية، جامعة الوادي، العدد الرابع، جوان 2015، ص 261.

[4] – نعيمة براردي، تحقيق صـــحفي مكتوب حول ظاهرة الطلاق بمدينة المســـيلة تعددت الأســـباب والنتيجة واحدة، مذكرة ماستر، اتصال وعلاقات عامة، قسم علوم والاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، سنة 2018–2019، ص 13.

الفرع الثاني: تعريف التقنيات الالكترونية المستعملة في الطلاق الإلكتروني

إن التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم المعاصر الآن، ورغم كل محاسنه، أصبح يشكل عائقا كبيرا وتحدي صـــعب الاجتياز في الحفاظ على اســتقرار الأســرة وبقائها قائمة، ويعود الفضــل في ذلك للاســتعمال المفرط للوســائل التكنولوجية التي أصــبحت تجذب كل فرد من أفرادها على حدى.

وهو ما خلق جو من النفور بين مســـــتعمليها والانطواء الذاتي لهم، فكل واحد في عالمه الالكتروني الخاص به، والذي أصبح ينتمي إليه ويشعر بالغربة خارجه، وهذه الظاهرة طالت الصـــغار قبل الكبار وكذلك الأبناء والأزواج وأثرت عليهم بشـــكل كبير وعلى لُحمة عائلتهم وتواصلهم فيما بينهم والتحاور والتناقش في أبسط الأمور حتى.

ومن بين أهم هذه التقنيات التي ساهمت في هذا التفكك والتشتت الأسري نذكر:

أولا: الانترنت كوسيلة تؤدي للطلاق: إن مصطلح الانترنت[1] INTERNET هو اختصار للكلمة الإنجليزية INTERNATIONNALNETWOORK، ومعناها شـــبكة المعلومات

[1] – جاءت فكرة إنشـــاء شـــبكة للاتصـــال وتبادل الآراء والمعلومات، أول مرة في وزارة الدفاع الأميركية بدافع المنافســـة العســكرية بينها وبين الاتحاد الســوفياتي، للوقاية من أي عطب أو خلل أو اختراق يصـــادفهم من أي أحد لمراكزها العلمية "الحاسوبية"، ففي عام 1969 أنشأتها باسم "ARPANET"، من خلال توصيل 04 حاسبات في 04 جامعات في الولايات المتحدة الأمريكية لتفادي أي خطر يداهمها ونجحت الفكرة في امتصـــاص أي أمر مفاجئ، وبقي توصـــيل مراكز الأبحاث والجامعات مستمرا في تطور مستمر لمدة عقد من الزمن تقريبا، ثم انقسمت "ARPANET" إلى قسمين وظهرت شبكات أخرى بجانب قسميها سميت بمسميات مختلفة.

فتطورت خدمة المنشأة العسكرية والجامعات إلى شبكة اتصالات دولية تسمى INTERNET وفرضت نفسها في أرض الواقع حتي صارت واحدة من أبرز الخدمات التفاعلية العامة التي تحتوي على مجموعة كبيرة من البرامج التي تجعلها تعمل مثل المعدات والحواسيب والأسلاك والمعلومات والبرامج ، **للمزيد من المعلومات اطلع على:** مريم لواطي، سعاد حمدوش، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وأثره على العلاقات الأسرية للأستاذ الجامعي، دراسة ميدانية على عينة من أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مذكرة ماستر، قسم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–، سنة 2017–2018، ص ص، 46– 48.

والاتصالات الدولية التي يتم من خلالها ربط مجموعة شبكات مع بعضها البعض في العديد من الدول عن طريق الهاتف والأقمار الصناعية[1].

وعرفت أيضا بأنها مجموعة شبكات لحسابات آلية خاصة وعامة منتشرة في كل أنحاء العالم تندرج ضمن شبكة دولية واسعة النطاق[2].

هي وسيلة اتصالية قامت باحتواء واختزال كل الوسائل الاتصالية السابقة لها، تمكن من الاتصـــــال بـأي شـــخص وفي أي مكـان وزمـان في العـالم بشـــرط أن يكون متصلا بها[3]. إذ لا يكاد يوجد شخص ولا بيت في العالم بأسره لا يقوم باستعمالها في شتى مجالات الحياة نظرا للمزايا التي توفرها من توفير للوقت والجهد وتقريب للمســـافات مهما كانت بعيدة.

فمن خلالها يمكن للفرد الاســـتفادة من مجموعة كبيرة جدا من الخدمات والتطبيقات التي توفرها، كما تمكنه من تطوير معارفه الشـــخصـــية والاجتماعية والتواصـــل مع غيره مقابل اشتراكه، حتى أنها وفرت خدمات تسهل عليه ممارسة شؤون حياته بكل بساطة وسهولة دون الحاجة إلى الانتقال أو الانتظار وإهدار لوقته ولا لأمواله.

ثانيا: الهاتف كأحد مســـببات الطلاق: وهو جهاز ليس بالشـــيء الجديد بل معروف من قديم، لكن ليس بالتطور ولا التحديثات ولا التطبيقات الحديثة المعروفة في وقتنا الحالي، التي غيرت طريقة عيش الفرد فتخدمه في مكانه دون الحاجة إلى انتقاله[4].

---

[1] – مرية قديدي، واقع استخدام الطلبة الجامعيين لتكنولوجيا الجيل الرابع في الجزائر، دراسة مسحية على عينة من طلبة الإعلام والاتصال جامعة محمد خضير –شتمة– ، مذكرة ماستر، اتصال وعلاقات عامة، قسم إعلام واتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير–بسكرة، سنة 2020–2021، ص 38.

[2] – مريم لواطي، سعاد حمدوش، المرجع السابق، ص 44.

[3] – جعلاب فضيلة، الزواج والطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة بين الفقه والقانون، مذكرة ماستر، تخصص أحوال شخصية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور –الجلفة–، سنة 2016–2017، ص21.

[4]– اخترعت أول أداة للاتصال في عام 1854م من طرف أنطونيو ميوتشي، لكن أول من حاز على براءة الاختراع لتصميم الهاتف هو أليكساندر جراهام بيل سنة 1876م، للمزيد من المعلومات والتوضيح راجع: جعلاب فضيلة المرجع نفسه، ص20 وما بعدها.

فتطور من شـــيء ثابت في مكان متصـــل بأســـلاك إلى هاتف ينتقل ويتجول مع تجوال صاحبه ويمكنه من الاتصال والتواصل مع كل أرجاء العالم بشرط اتصاله بالانترنت، أطلقت عليه تســـميات متعددة من هاتف جوال، خلوي، محمول، هاتف ذكي .....وغيرها من التسميات التي تطلق عليه.

فلا يكاد يوجد شخص لا يملك هاتف ذكي يستعمله في شتى مجالات حياته من تصفح أخبار، تثبيت معلومات، الاتصال بالغير، المطالعة، وحتى التواصل مع غيره من الناس

عبر تطبيقات مختلفة كالفايبر، واتساب، فايسبوك، ايمـــــايل.. وأصبح لصيق بشخص حامله[1].

ويعرف الهاتف الذكي أو النقال بأنه جهاز إلكتروني ووسيلة الاتصـــال الأصـــغر حجما، الأوسع انتشارا والأكثر استخداما والأقوى تأثيرا، فهو يجمع كل خصائص التلفزيون، الراديو، الجريدة، والانترنت ويقوم بدورها جميعا ومجتمعة، بالإضـــافة إلى قدرته على الاتصـــال والكاميرا...[2].

فهو يعتمد على الاتصـــال اللاسـلكي عن طريق شـبكة أبراج موزعة في منطقة معينة[3] إذ ساهم في نقل المعلومة والاتصال وبفضله توسع استخدام الإنترنت بشكل هائل وهو ما أدى إلى الاستغناء عن أغلب خدمات الحواسيب العملاقة والمحمولة وتعويضها به.

---

[1] – يعود تاريخ الهواتف الذكية إلى سنة 1992م أين أطلقت شركة IBM هاتفها الذكي باسم سايمون الذي لم يقتصر دوره على تلقي المكالمات فحسب بل جاء بمهام جديدة كوضع الجداول الزمنية والتوقيت العالمي ودفتر العناوين والمفكرة والبريد الالكتروني، وبعد ذلك توالت الإصـدارات للأنواع المختلفة للهواتف من قبل الشـركات المصـنعة مع إضـافة في التحديثات والتطبيقات المتجددة، **للمزيد من المعلومات اطلع على:** رحمة أولاد العيد، حياة رزمة، أثر اســـتخدام الهاتف الذكي على التحصـيل الدراسـي من وجهة نظر الأولياء "ثانوية بوعامر عمر القمقومة متليلي ولاية غرداية"، مذكرة ماسـتر، تخصـص الاتصال والعلاقات العامة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، سنة 2021–2022، ص26، 27، 28.

[2] – عبد الكريم فرفور، سالم بامجيد، الألعاب الالكترونية عبر الهواتف الذكية وتأثيرها على التحصيل الدراسي لدى التلاميذ المراهقين دراسة ميدانية بثانوية المجاهد قروط بوعلام، مذكرة ماستر، علم اجتماع التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم، جامعة أحمد دراية –أدرار، سنة 2021–2022، ، ص 10.

[3]– مرية قديدي، المرجع السابق، ص 44.

ثالثا البريد الالكتروني كعامل مساهم في الطلاق

يتضـمن اصـطلاح البريد الإلكتروني لفظان أولهما وهو البريد وثانيهما الإلكتروني، والبريد كما جاء في مختـــار الصحاح، "**البريد هو الدابة التي تُقلُّ صاحبها أو الرسول بين اثنين، والبريد أيضا اثنا عشر ميلا، وصاحب البريد قـد أبـرد إلى الأمير فهو مبرِد والرسول بريد، والمسافة بين المنزلين بريد**"[1].

أما كلمة إلكتروني فهي مستمدة من إلكترون وهـــي عبـــارة عـــن : "**شحنات كهربائية سالبة شحنتها هي الجزء الذي لا يتجزأ من الكهربائية**"[2].

ويُعرَّف البريد الإلكتروني (Électronique Mail) أو ما يُشـار له بالاختصـار (Email)، بأنّه عبارة عن خدمة يُمكن من خلالها إرسـال واسـتقبال رسـائل إلكترونية عبر شـبكة اتصـالات معينة، وباسـتخدام أنواع مُختلفة من التطبيقات والبرامج، ويتمّ تبادل رسـائل البريد الإلكتروني من وإلى أيّ شخص يمتلك عنوان بريد إلكتروني حول العالم[3].

فهو وسيلة لتبادل الرسائل القصيرة بين شخصين أو أكثر من خلال شبكة الانترنت، كما يسـمح لمسـتخدميه تبادل الصـور والفيديوهات والملفات بالإضـافة إلى الرسـائل الرقمية[4]، ما يساعد على توفير الجهد والوقت على كلا الطرفين.

ومن خلال ما تقدم نخلص إلى أن **الطلاق الإلكتروني** ما هو إلا صورة من صور الطلاق العادي المعروفة ســـابقا في حلة حديثة، يتم عبر وســـيلة أو تقنية من التقنيات الحديثة، فهو

---

[1] – براهيم بن داود، اشـرف شـعت، الاطلاع على البريد الالكتروني بين متطلبات النظام العام والحق في سـرية المراسـلة، كلية القانون جامعة الغرير دبي الإمارات العربية المتحدة، مجلة دفاتر الســـياســـة والقانون، العدد 16، جانفي 2017، ص25.

[2] – براهيم بن داود، اشرف شعت، المرجع السابق، ص 25.

[3] – المرجع نفسه، ص 24.

[4] – المرجع نفسه، ص 25.

"كل عبارة تعني بوضـوح ودقة رغبة الزوج في تطليق زوجته مسـتخدما لوصـولها رسـائل نصية قصيرة عبر الهاتف أو البريد الالكتروني أو أي أحد برامج المحادثة الحديثة"[1].

وهناك من عرفه بأنه **حل عقدة النكاح الذي يتم بوســـيلة كهربائية أو مغناطيســـية أو ضوئية أو الكترومغناطسية أو أي وسيلة أخرى مشابهة، تمكن المرسل من إيقاع الطلاق الكترونيا**[2].

المطلب الثاني: أركان الطلاق الالكتروني

باعتبار **الطلاق الالكتروني** صـــورة حيدثة للطلاق فله أركان مماثلة له، ولكل ركن منها شروط خاصة يجب توافرها جميعا حتى يقع الطلاق صحيحا، فبعضها لصيق بمن يقع منه الطلاق وهو الزوج "**المطلق**"، وأخرى بمن يقع عليها الطلاق وهي الزوجة "**المطلقة**"، وأخرى واجبة على ما يقع به الطلاق وهي **الصيغة**، وهذه الأركان سنتناولها منفصلة، كل ركن في فرع خاص به كما يلي:

الفرع الأول: الزوج المطلق إلكترونيا

يثبت حق الطلاق للزوج بمجرد إبرام عقد الزواج صحيحا[3]سواء كان الطلاق من طرفه أو من رسوله أو من وكيله.

ويشـــترط في الزوج المطلق مجموعة من الشـــروط الواجب توافرها فيه، حتى يقع طلاقه صحيحا نظرا للخطورة التي تقع على الأسرة والمجتمع على حد سواء من جراء واقعة الطلاق التي تصدر من طرفه، وهي:

---

[1] – علي بن عبد الأحمد أبو البصـل، الطلاق الالكتروني في الفقه الإسـلامي، كلية الشـريعة والأنظمة، جامعة الطائف، 2012، ص 10، على الموقع www.alukah.net، تم الاطلاع عليها يوم 2024/02/21، على الساعة 22:49.

[2] – رميسـاء حوحو، شـهرزاد بوسـطلة، الطلاق الالكتروني، جامعة زيان عاشـور بالجلفة، الجزائر، المجلد السـابع، العدد الثاني، جوان 2022، ص 673.

[3]– **الزواج الصـحيح** : هو ذلك الزواج الذي ليس بالزواج الفاسـد ولا الباطل، والذي يشـتمل على كافة الأركان الشـرعية والقانونية، وخاليا من جميع الموانع المؤقتة والمؤبدة المنصوص عليها في قانون الأسرة الجزائري، **للمزيد من التوضيح أطلع على:** المواد من المادة 07 إلى المادة 22 من ذات القانون.

أولا: أن يكون زوجا أو رسولا منه أو وكيلا عنه فلو لم يكن المطلق واحدا من هؤلاء فإنه لا يملك حق إيقاع الطلاق أحدا غيره[1]، وهذا ما يستشف من قوله تعالى: "**وإذا طَلَّقتُمْ النساء فَبَلَغْنَ أُجَلَهنْ فَأَمْسِكُوهُنْ بِمَعْرُوفٍ أو سَرِّحُوهُنْ بِمَعْرُوفٍ)**[2]، وقوله أيضا: " **فإن طلَّقَهَا فلا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حتى تَنكِح زوْجًا غَيْرَه**"[3]، فالطلاق إذن يكون بالإرادة المنفردة للزوج، فمتى تلفظ بالطلاق إلكترونيا وهو مستوفيا لجميع أركانه وشروطه الواجب توفرها فيه وقع وترتبت عليه آثاره[4].

ثانيا: أن يكون بالغا عاقلا: الطلاق تصرف قانوني مثله مثل باقي التصرفات الأخرى التي تنتج عنها آثر وتترتب عليها التزامات، فيشترط في الزوج المطلق أن يكون بالغا لسن 19 عشر سنة كاملة حسب نص المادة 40 من القانون المدني[5] وهو ما أقرته المادة 07 من قانون الأسرة الجزائري التي اشترطت سن 19 سنة كاملة للرجل والمرأة لإبرام عقد الزواج وبالإسقاط على الطلاق يكون هو ذات السن المطلوب لذلك[6].

كما يشترط فيه العقل وتمتعه بقواه العقلية وغير محجور عليه[7]، باتفاق المذاهب فلا يقع طلاق النائم والمغمى عليه والمجنون ما لم يفق، فإن أفاق يقع طلاقه، بشرط أن يكون جنونه غير مطبق، إعمالا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**رفع القلم عن ثلاث: عن النائم**

---

[1]– ابتسام محتافي، الطلاق وإشكالاته في قانون الأسرة عبر وسائل الاتصال الحديثة بين الفقه والقانون، مذكرة ماستر، تخصص أحوال شخصية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور –الجلفة–، سنة 2016–2017، ص21.

[2] – سورة البقرة، الآية 231.

[3] – سورة البقرة، الآية 230.

[4] – ابتسام محتافي، المرجع السابق، ص 17.

[5] – أمر رقم 75–58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 يتضمن القانون المدني، **ج. ر** عدد 78، الصادر في 30 سبتمبر سنة 1975، والتي نصت على: "**كل شخص بلغ سن الرشد متمتعا بقواه العقلية، ولم يحجر عليه، يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية**
وسن الرشد تسعة عشر(19) سنة كاملة.

[6] – والتي نصها:"**تكتمل أهلية الرجل والمرأة في الزواج بتمام 19 سنة، وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة، متى تأكدت قدرة الطرفين على الزواج.....**"

[7] – العربي بلحاج، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، مقدمة الخطبة الزواج الطلاق الميراث الوصية، ج 1، الزواج والطلاق، طبعة 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 230.

حتى يســتيقظ، وعن الصــبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل"[1]، كما لا يقع الطلاق من زوج معتوه[2] استنادا لقوله عليه الصلاة والسلام:" **كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه**"[3].

ورغم اشـتراط وجوب العقل لإيقاع الطلاق صـحيحا إلا انه يوجد واسـتثناءا على ذلك يقع الطلاق في حالة يغيب فيها العقل، وهي حالة السـكر، **فالســكران** الذي وصـــل إلى درجة الهذيان وخلط الكلام ولا يعي بعد إفاقته ما صـدر منه حال سكره، يقع طلاقه إن كان مختارا لشـربه كخمر أو مخدر، جزاءا له على ارتكابه لمعصـية السـكر بطريق محرم، أما السـكران بطريق غير محرم كالمكره أو المخدر بفعل أدوية ومخدرات طبية بحجة العمليات الجراحية فلا يقع طلاقه[4].

ثالثا: أن يكون الزوج مدركا لما هو قائله وما يَقصـــد به، فلا يصـــح طلاق **المدهوش** لقوله صـــلى الله عليه وســـلم:"**لا طلاق في إغلاق**" والإغلاق هو كل ما يســـد باب الإدراك والقصـد والوعي لجنون أو شـدة غضـب أو شـدة حزن ونحوها، فإن ظل الشـخص في حالة وعي وإدراك لما يقوله فيقع طلاقه، وهذا هو الغالب، لأن الغضـبان مكلف في حال غضـبه بما يصدر منه من كفر وقتل واخذ مال بغير حق وطلاق وغيرها[5].

والهازل الإلكتروني يقع طلاقه أيضـا حتى وإن لم يقصـد إيقاعه، لما روى عن ابي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" **ثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح والطلاق والرجعة**[6]."

وتجدر الإشـــارة إلى أن الطلاق يقع حتى **وان كان الزوج غائبا** عنها، ودليل ذلك ما جاء في قصـــة فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها وهو غائب باليمين وأرســـل إليها بطلاقها مع

---

[1] – الترميذي، سنن الترميذي، ج4، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى ألبابي الحلبي، مصر، 1975، ص 32.

[2] – **المعتوه هو**: قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير.

[3] – أمينة بوعزة ، المرجع السابق، ص 343.

[4] – ابتسام محتافي، المرجع السابق، ص 18.

[5] – المرجع نفسه، ص 18.

[6] – الترميذي، باب الطلاق على الهازل، ج3، ص490.

عباس ابن ابي ربيعة، و قد علِم رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم بالواقعة ولم ينكر عليه ولا رد طلاقه، وهذا ما ينطبق على صـــورة الطلاق الإلكتروني كونه يتم والطرفين غائبين عن بعضهما البعض.

إلا أن الطلاق يبقى مرهونا بإجازة الزوج إذا ما تم عن طريق شـــخص آخر بدون إذنه وهو ما يطلق عليه اسم الفضولي، فقيل أنه متوقف على الإجازة فإن أجازه الزوج وقع الطلاق ويبدأ في احتساب العدة من يوم إجازة الزوج لا من يوم إيقاع الفضولي، وإن لم يجزه الزوج لم يقع وعد كأنه لم يكن، وهذا القول محل اختلاف بين الفقهاء فمنهم من قال بالحرمة ومنهم من قال بالجواز[1].

الفرع الثاني: الزوجة المطلقة إلكترونيا

وهي المرأة التي يقع عليها الطلاق، فيشـــترط فيها أن تكون زوجة حقيقية أو حكمية للمطلق، فالحقيقية فهي المتزوجة بعقد حقيقي صـــحيح، أما الحكمية فهي المعتدة من طلاق رجعي، فيلحقها الطلاق ما دامت في العدة فإن انتهت زالت الرابطة الزوجية[2].

بالإضـافة إلى شـرط الزواج الصـحيح وقيام العلاقة الزوجية يشـترط أن يقع هذا الطلاق الإلكتروني حال طهرها وأنْ لم يدخل بها الزوج في هذا الطهر أي لم يباشرها فيه[3].

الفرع الثالث: الصيغة التي يتم بها الطلاق إلكترونيا

هي كل ما يصـدر عن الزوج المطلق من تصـرف قولي أو فعلي معتمد في الشـرع يدل على إرادته في إزالة عقد النكاح باستخدامه **التقنيات الإلكترونية**، وتكون على شكل **لفظي** أو **كتابي**.

---

[1] – ابتسام محتافي، المرجع السابق، ص 19.

[2] – حسين طه نادي درويش، الطلاق الالكتروني أحكامه والآثار المترتبة عليه، الطلاق الالكتروني، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، مجلة الشريعة والقانون، مجلة علمية نصف سنوية محكمة، المجلد السابع، العدد الحادي والأربعون، أفريل 2023، ص 590.

[3] – أمينة بوعزة، المرجع السابق، ص 344.

أولا: الطلاق الإلكتروني اللفظي: وهو ما يصـــدر عن الزوج **لفظا** بكل ما يدل على حل الرابطة الزوجية ويكون إما بلفظ **صـــريح** بيَن غير مبهم وإما بلفظ **كنائي** يحمل ذات المعنى والقصـــد ولكن بصـــيغ مختلفة، تظهر من خلالها نية الزوج في إيقاع الطلاق عبر التقنيات الإلكترونية مشافهة عبر الصوت أو الصورة أو كلاهما معا:

1. **الطلاق بالصـيغة الصـريحة:هو ما ينطق به الزوج ويقصـد** به إيقاع الطلاق بلفظ صريح لا يحمل معنى ثان، غير أن هذه الصراحة تختلف عند فقهاء المذاهب الأربعة لاختلاف آرائهم، **فعند الحنابلة والمالكية:** الطلاق هو اللفظ الصريح وما **تصرف منه فقط**، طالق، طلقتك، أنت مطلقة، أنت طالق، فيقع الطلاق بهذه الألفاظ دون ســـؤال الزوج عن نيته.**أما الحنفية:**فالصـــريح عندهم هو لفظ الطلاق أو التطليق مثل: أنت طالق، أو أنت الطالق. **بينما الشافعية** فيعد صريح عندهم لفظ الطلاق وما اشتق منه وكذالك السـراح والفراق، وما اشـتق منهما على المشـهور فيهما لاشـتهاره لغة وعُرفا ولورودهما في القرآن بمعنى الطلاق[1].

وهو ما يســتشــف من قوله تعالى في الآية :"**يا أيها النبي إذا طلقتم النســاء فَطلّقُوهُنّ لِعدَّتِهنّ....**" **ســورة الطلاق**[2] وفي الآية "**فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعرُوفٍ أو فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ....**" **ســورة الطلاق**[3]، وقوله تعالى "**الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَــاكُ بِمَعْرُوفٍ أو تَسْــرِيحٌ بِإِحْسَانٍ.....**" **سورة البقرة**[4].

2. **الطلاق كنايـة:** كل لفظ يدل على الطلاق وغيره مثل أنت بته أو برية أو اذهبي لأهلك، وأنت مفارقة.... إلخ، فهذه الألفاظ لا تدل على الطلاق مباشـــرة فهي تحمل أكثر من معنى لذلك وجب معرفة نية الزوج عندما قالها، فذهب **الأحناف والحنابلة**

[1] – ايهاب حسين مصطفى، احمد فتحى سليمان، الزواج والطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة، متاح على موقع مكتبة نور، http://www.noor-book.com، ص75.

[2] سورة الطلاق، الآية 1

[3] سورة الطلاق الآية 2.

[4] سورة البقرة، الآية 229.

إلى أن دلالة الحال تدل على الطلاق في الكناية، غير أن **المالكية ذهبوا** في رأيهم إلى أن الكناية ترتبط بالنية فإذا نوى الطلاق وتلفظ بلفظ لا يدل على الطلاق وقع الطلاق وإذا لم تكن نيته الطلاق فلا يقع [1].

ثانيا: الطلاق الإلكتروني الكتابي: وهي طريقة من طرق التعبير عن الإرادة، تقوم مقام اللفظ في إيقاع الطلاق، متى كانت واضـــحة، صـــريحة، مســـتبينة[2]، مرســـومة[3] ودالة على الطلاق دون الحاجة للبحث عن نية الزوج إلى أين اتجهت وما يقصد بقوله ، مثلا كأن يكتب الزوج رســالة إلى زوجته يرسـلها إليها إلى عنوانها يقول فيها إذا وصـلتك رسـالتي هذه فأنت طالق.

وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشـــافعية والحنابلة والمالكية إلى أن الطلاق يقع بالكتابة حتى وإنْ كان صـــاحبها قادرا على الكلام ســـواء أكان الزوج حاضـــراً أو غائباً، مع خلاف فيما بينهم في اشـــتراط النية عند كتابة الرســـالة أو عدم اشـــتراطها، وفيما إذا كانت الكتابة بألفاظ صريحة أم كانت بألفاظ كنائية[4].

---

[1]– الطلاق كناية محل اختلاف بين الفقهاء من حيث وقوعه من عدمه، إذ أنه يرتبط بالنية اللصـــيقة بذات الزوج المطلق والتي يستحيل معرفتها إلا من خلال تصريحه الذي قد يصدق القول و يعترف بأنه قصد بها الطلاق، كما قد يكذب فيها، كما أن عبارات الكناية التي يمكن أن تحمل معنى الطلاق كثيرة جدا ومتعددة مثل أغربي، أذهبي،... وغيرها، فإذا نوى بها الطلاق يصـبح فك الميثاق الغليظ رهن عبارات تقال تحمل معان متعددة وهو ما يعد اسـتهتارا بالعقيدة الإسـلامية والأسـرة والمجتمع على حد سواء، **للمزيد من التوضـيح** أنظر: رنا سـلام امانة، الطلاق الشرعي والطلاق الالكتروني فقها وقضـاء وقانونا، محاضرات ألقيت بكلية الحقوق – جامعة النهرين، بغداد، ص10.

[2]– **المســتبينة هي:** الواضـــحة المفهومة الظاهرة التي يبقى لها أثر كالكتابة على الورق، أما ما يكتب على ما لا يبقى أثره كالكتابة في الهواء أو على الماء مثلا فلا يقع به الطلاق أنظر:أمال بوخالفي، الطلاق بالوسائل التكنولوجية المعاصرة بديل فقهي للطلاق بالوسـائل القديمة – دراسـة مقاصـدية، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان، قضـايا الأسـرة المسـلمة المعاصـرة في ضوء أصول ومقاصد الشريعة الإسلامية والتشريعات العربية،كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، المنعقد يومي:27 و28 نوفمبر 2018، ص 288.

[3]– تكون الكتابة مرسومة إذا كانت موجهة للزوجة وباسم وإلى عنوانها، فيقع بها الطلاق دون الحاجة إلى نية، راجع: أمال بوخالفي، نفس المرجع السابق، ص 288.

[4] – أمينة بوعزة، المرجع السابق،ص 345.

على خلاف الفريق الآخر القائل بعدم وقوع الطلاق بالكتابة ما دام الزوج حاضـــرا قادرا على الكلام، فلا تصح إلا للعاجز عن النطق.

المبحث الثاني: حكم وإثبات الطلاق الإلكتروني

سـبق القول أن الطلاق الإلكتروني ما هو إلا صـورة حديثة من صـور الطلاق، يلجأ فيها الزوج المطلق لاســتخدام تقنية من تقنيات التواصــل الحديثة للتعبير فيها عن إرادته، وإبداء رغبته بفك الرابطة الزوجية، وإعلام الزوجة المطلقة بذلك، من أجل بإيقاعه وتحقيق آثاره.

قبل التطرق لحكم وإثبات هذا الطلاق سـنحاول في هذا المبحث أن نبين صـوره في مطلبه الأول، ونتعرف على حكمه وكيفية إثباته في مطلبه الثاني.

المطلب الأول: صور الطلاق الالكتروني

من خلال التقنيات الحديثة لوســائل التواصــل الاجتماعي والتطبيقات المتعددة والمختلفة الاستعمالات التي اســتدعى وجودهــا واستعمالها التطور التكنولوجي الحاصل فيها، ظهرت طرق جديدة تختلف عن تلك التقليدية المحصــورة في حضــور الزوجة والتواجد في ذات المجلس للتلفظ به أو بإرســاله عبر البريد العادي، تتضــمن طلاق الزوجة، ليتطور إلى اســتعماله للوســائل المختلفة كالهاتف، البريد الالكتروني، ومختلف برامج المحادثة عبر الانترنت للتعبير عن إرادته وإيقاع الطلاق، وهو ما أوجد صـورتين للطلاق الإلكتروني تتمثل إحداهما في طلاق إلكتروني كتاب وآخر شــفاهي وهو ما ســنتطرق إليه في فرعي هذا المطلب.

الفرع الأول: الطلاق الإلكتروني بالكتابة

والمقصود به لجوء الزوج إلى إرسال رسالة نصية تتضمن الطلاق بواسطة هاتفه المحمول إلى زوجته، فيقع الطلاق عن طريق الكتابة بغض النظر إن كان بلفظ صريح أو مكني.

ويكون الطلاق إلكترونيا بالكتابة إذا ما تم كتابة رســالة تتضــمن الطلاق وإرســالها إلى الزوجة عبر إحدى الوسائل الالكترونية الحديثة كالهاتف النقال Téléphone portable من

خلال الرسائل القصيرة SMS ومن خلال برامج المحادثات الكثيرة والمعروفة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الواتس آب (WhatsApp) الفايبر (Viber) الماسنجر (Messenger) سنابشات (Snapchat) التليجرام (Telegram) البريد الالكتروني (E-mail) .....وغيرها[1].

فيقع الطلاق هنا متى كانت الرسالة واضحة، صريحة، مستبينة، مرسومة ودالة على الطلاق، واتجهت نية الزوج لذلك طبعا، أما إذا لم تتجه نيته إلى الطلاق ولم يقصد إيقاعه فلا يقع، لأنه لم يكن قاصدا إيقاعه[2]. كما لو أراد تجربة هاتفه المحمول والتأكد من أنه صالح لإرسال الرسائل النصية وأرسلها سهوا إلى زوجته[3].

الفرع ثانيا: الطلاق الالكتروني شفاهة

والمقصود به حل الرابطة الزوجية مشافهة باستخدام تقنيات الصوت لوسائل الاتصال، كالهاتف بإجراء اتصال هاتفي أو بخدمات الانترنت الصوتية، كأن يتصل الزوج بزوجته عبر الرقم الخاص بها أو مكالمتها بإحدى وسائل التواصل صوتا فقط أو صورة فقط (وهذه تكون للأخرس فقط) بتقنية الفيديو، أو كلاهما معا ويقول لها صراحة أنت طالق، أو ما يفيد بتطليقه لها، سواء بالصوت أو بالإشارة أو أن يترك لها رسالة صوتية تفيد نفس المعنى، بشرط أن تكون الزوجة متأكدة من أن الطلاق صادر بصوت الزوج[4].

[1] – بلقاسم حمدي، وناسة بلقاسم، الطلاق الإلكتروني في الشريعة والقانون، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان، قضايا الأسرة المسلمة المعاصرة في ضوء أصول ومقاصد الشريعة الإسلامية والتشريعات العربية،كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، المنعقد يومي:27 و28 نوفمبر 2018، ص186.

[2] – رنا سلام امانة، المرجع السابق، ص16.

[3] – اتجهت زوجة مقيمة في مصر تلقت رسالة قصيرة بالطلاق من زوجها المقيم بالخارج أمام محكمة الأسرة برفع دعوى قضائية لإثبات صحة هذا الطلاق ولاسيما إن هذه الرسالة وصلتها من هاتف زوجها النقال طالبة من المحكمة توثق هذا الطلاق من خلال إثبات الرسائل برقمه الشخصي وبيانات هذا الرقم بالاستعلام عنه في إحدى شركات الاتصالات التي يتبعها الرقم، رنا سلام امانة المرجع نفسه، ص ص 16، 17.

[4] – رميساء حوحو، شهرزاد بوسطلة، المرجع السابق، ص 675.

المطلب الثاني: حكم الطلاق الالكتروني وإثباته

إن الطلاق الإلكتروني بصورتيه تعتريه مجموعة من الأحكام الفقهية المتباينة فـــــي آراء فقهائها من حيث وقوع هذا النوع من الطلاق من عدمه، ومن حيث شـــروط إيقاعه ومن إمكانية وكيفية إثباته.

ســـنحاول في تقســـيم مطلبنا هذا إلى فرعين الأول فيهما نتعرض فيه إلى حكم الطلاق الإلكتروني، بينما الثاني فسنتناول فيه إثبات الطلاق الإلكتروني.

الفرع الأول: حكم الطلاق الالكتروني

تباينت آراء الفقهاء حول وقوع الطلاق الالكتروني من عدمه لاعتبار أن الزواج ميثاق غليظ بين أثنين قائم على نظام دقيق تترتب عليه مسؤوليات يتحملها الزوجين أمام الله تعالى وأمام بعضهما البعض، **فمنهم من قال بصحته**[1]، ولكن ربطوها بشروط تتمثل في[2]:

- أن يعترف الزوج بأنه هو الذي طلقها، فعند اعترافه يقع هذا الطلاق **لقول الرســـول (صلى الله عليه وسلم)** "**ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد: النكاح والطلاق والعتاق**".
- أن يكون هو المرســـل وليس أحدا غيره وأن يكون لديه النية لتطليق الزوجة ولا تحمل الرسالة المرسلة منه معنى آخر غير الطلاق وأن تستقبلها الزوجة.
- كما أضاف البعض منهم شرط الشهود عند قراءة الرسالة أو سماعها[3].

وما يمكن استخلاصه من هذا الموقف الذي يجيز إيقاع الطلاق عبر الوسائل الحديثة، أن هذا الطلاق واقع شرعا، لأن الطلاق يقع بمجرد التلفظ به، ولكن يشترط أن تتأكد الزوجة من

---

[1] – حكمت الشريعة الابتدائية في شرق جومباك بمدينة (سلا نجور) بماليزيا في يوم الخميس الموافق 2003/07/31 بأن الطلاق عبر رسائل المحمول يعد نافذا بشرط تحقق المحكمة من حدوثه، للإطلاع أكثر على الموضوع: أنظر، رنا سلام امانة، المرجع السابق، ص 18.

[2] – بلقاسم حمدي، وناسة بلقاسم، المرجع السابق، ص186.

[3] – أقر القضاء العراقي بالطلاق عن طريق الاتصال الهاتفي، في القضية التي صرحت فيها زوجة أنها تلقت اتصال هاتفي من زوجها يطلقها فيها، وهو ما أقره الشاهدين فاعتبرته طلاقا، رنا سلام امانة، المرجع نفسه، ص 19.

أن الذي خاطبها هو زوجها وليس هناك تزوير، وهذا حفاظا على حقوق الزوجة وأولها احتسابها لبداية العدة[1].

غير أن الجانب الآخر من الفقه يرى بأن هذا **النوع من الطلاق لا يقع** وغير جائز واعتبروه طلاق مكروه لا ضرورة له[2]، لما فيه من استهتار لقدسية الزواج وللآثار الضارة بالزوجين، واهتزاز لاستقرار العلاقات الأسرية ولصعوبة إثباته.

إذ يبرر الدكتور محمد أبو ليلة (أستاذ الدراسات الإسلامية باللغة الانكليزية في جامعة الأزهر) رفضه لهذا الطلاق لوقوع الكثير من الغش والخداع والتحايل فيه والفتنة بين الزوجين لذلك فإن تركه أولى وأوفق مع الشرع[3] .

الفرع الثاني: إثبات الطلاق الالكتروني

إن التطرق لمسألة إثبات الطلاق الإلكتروني لا يأتي إلا إذا أخذنا بالرأي الذي يقر بوقوع هذا النوع من الطلاق، إذ أنه ليس من المنطقي أن نثبت ما لا وجود له.

والطلاق الالكتروني كما سبق التطرق إليه يقع بإحدى الطريقتين إما كتابيا وإما شفاهي، ولإثباته وجب التطرق إلى إثباته وفقا للطريقة التي وقع أو تم بها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفرع كما يلي:

أولا: إثبات الطلاق الإلكتروني الكتابي

من خلال حكم الطلاق الالكتروني السابق التطرق إليه أعلاه، تبين لنا أنه حتى نقول عن الطلاق الالكتروني الكتابي وقع، وجب توفر شروط هي: أن يعترف الزوج بأنه هو الذي

[1] – رميساء حوحو، شهرزاد بوسطلة، المرجع السابق، ص 676.

[2] – قرر البرلمان الماليزي بأنه ليس من حق الماليزيين المسلمين أن يطلقوا زوجاتهم عبر وسائل الهاتف المحمول كونها مخالفة لعاداتهم ولروح الشريعة الإسلامية وشدد على ضرورة سن القوانين التي تمنع أو تحد من إطلاق لفظ الطلاق بوسيلة الهاتف النقال، للمزيد من التوضيح اطلع على رنا سلام أمانة، المرجع السابق، ص 18.

[3] – رميساء حوحو، شهرزاد بوسطلة، المرجع نفسه، ص 675.

طلق زوجته، وأن يكون هو المرســـل وليس أحدا غيره، وأن يكون لديه النية لتطليق الزوجة، ولا تحمل الرســالة المرسـلة منه معنى آخر غير الطلاق وأن تسـتقبلها الزوجة، إضـافة إلى شرط الشهود عند قراءة الرسالة أو سماعها.

فمن هذا المنطلق ومن اعتبار أن الطلاق بالكتابة عن طريق وســيط إلكتروني تأخذ نفس حكم الكتابة على الورق من حيث الإثبات[1] فإنه يمكننا القول أن الطلاق الالكتروني الكتابي يثبت بأحد الوسائل التالية:

1- الإقرار: وهو اعتراف الزوج بأنه فعلا من أرسل الطلاق إلى زوجته دون سواه وبإرادته الحرة دون إكراه[2].

2- شـهادة الشـهود: تكون للزوجة إذا كانت هي المدعية وأنكر الزوج أنه هو من طلقها برسالة الالكترونية، أو لم يحضر أصلا فلن يكون بوسعها إحضار الشهود لأنها لا تعرفهم على الأغلب. أما الزوج فإذا كان مدعيا وأنكرت الزوجة المطلقة المدعى عليها حصـــول الطلاق أو معرفتها به أو لم تحضر أمام المحكمة فيكون بوسعه إحضار الشهود للإثبات. ونصاب الشهادة المقبول في دعوى إثبات الطلاق لا يقل عن رجلين ولا تحوز شهادة النساء لقوله تعالى في الآية الثانية من سـورة الطلاق: "**فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَـــادَةَ لِلَّهِ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلآخِرِ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا**".

3-اليمين: أما بالنســـبة لليمين فلا يتم توجيهها إلا في حالة عجز المدعي على إثبات دعواه بباقي وسـائل الإثبات المتاحة من إقرار وشـهادة شـهود. تطبيقا لقاعدة: البينة على من

---

[1] – حسـب نـص الـم 323 مكـرر 1 مـن القـانون المـدني الجزائـري ب:" يعتبـر الإثبـات بالكتابـة فـي الشـكل الإلكترونـي كالإثبـات بالكتابـة علـى الـورق، بشـرط إمكانيـة التأكـد مـن هويـة الشـخص الـذي أصـدرها وأن تكـون معـدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها.

[2] –والإقـرار هنـا لا يقصـد بـه الاعتـراف فقـط بـل يمكـن أن يكـون إقـرارا بالسـكوت، مـن خـلال صـمت الـزوج عـن الواقعـة وعـدم إنكـاره لهـا، كـذلك كمـا لـو أرسـل برسـالة أخـرى لزوجتـه بعـد رسـالة الطـلاق، وتجـدر الإشـارة هنـا إلـى التراسـل عـن طريـق وسـائل التواصـل الاجتمـاعي توجـد فيهـا ميـزة تبـين للمرسـل أن الشـخص المرسـل إليـه تلقـى الرسالة وقرأها من خلال إعطاء إشارات تثبت ذلك.

ادعى واليمين على من أنكر، ففي حالة حصـــول الطلاق الالكتروني الكتابي ولم تتمكن الزوجة أو الزوج من إثبات هذا الطلاق عن طريق الإقرار أو عن طريق شهادة الشهود جاز للقاضي توجيه اليمين إلى الطرف الذي ينكر وقوع هذا الطلاق[1].

ثانيا: إثبات الطلاق الإلكتروني الشفهي: لإثبات هذا النوع من الطلاق نحتاج إلى إثبات أمرين اثنين هما:

الأول: هو إثبات أن الزوجة قد **سمعت الطلاق لفظا من خلال وسيلة اتصال**، كأن تثبت أنها ســـمعت الطلاق بواســـطة الهاتف، وهذا الأمر يقال فيه ما قيل في الإثبات الإلكتروني للطلاق المكتوب[2]، من تقسيم الوسائل إلى ثلاث فئات.

أما الأمر الثاني فهو: إثبات أن الصـــوت الذي ســـمعته الزوجة والقائل بلفظ الطلاق يعود للزوج وهو صـــوته الحقيقي بدون أي تغير له أو تركيب أو تعديل فيه وهذا الأمر صـــعب الإثبات، خاصة في ظل تطور برامج تعديل الأصوات وتغييرها[3].

وهذا ما يمكن قوله على الطلاق الحاصل بالفيديو لاحتمالية تركيب الصوت والصورة على فيديو آخر ليبدو وكأن الزوج هو فعلا من لفظ الطلاق في مواجهة زوجته.

موقف المشـــرع الجزائري من إثبات الطلاق الالكتروني: بالرجوع إلى نصـــوص قانون الأسـرة الجزائري نجد أن المشـرع الجزائري لم يتطرق أيضـا لحكم ولا لطريقة إثبات الطلاق الالكتروني، بل حصـر إثبات الطلاق بصـورة عامة بالحكم القضـائي الصـادر عن الجهة المختصة بعد عدة محاولات صلح يجريها القاضي دون أن تتجاوز مدتها 3 أشهر ابتداء من تاريخ رفع الدعوى، وهذا ما تؤكده المادة 49 فقرة 1 منه، ضـــاربا بذلك الأحكام الشـــرعية للطلاق والآثار المترتبة عنها من عدة وبقاء في بيت الزوجية، والحضانة .....إلخ .

---

[1]– نسيمة أمال حيفري، المرجع السابق، ص 292.

[2]– عبد العزيز بن ابراهيم الشبل، الإثبات الإلكتروني في النكاح والطلاق، بحث علمي محكم منشور في العدد الأول من مجلة قضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،السعودية، د س ن، ص 312.

[3] – عبد العزيز بن ابراهيم الشبل، المرجع نفسه، ص 312.

الفصل الثاني:

تأثيرات الأسباب التكنولوجية للطلاق

الفصل الثاني:

تأثيرات الأسباب التكنولوجية للطلاق

لا يولد الطلاق من عبث ولا من فراغ، بل نتيجة لتراكمات كثيرة ومتعددة تراصت لمدة من الزمن قد تطول وقد تقصر، يتحكم فيها اختلاف الأسباب المؤدية إلى الوصول إليه.

فهناك أسباب تعتبر مجرد مطبات ونقطة استدراك لما هو واقع بين الزوجين من مشاكل ونقائص يتم تجاوزها والعفو عنها بعد الأخذ بها بعين الاعتبار، والحذر من العودة إليها في وقت لاحق، بهدف المحافظة على البناء العائلي والجو الأسري حتى وإن أحدثت أثر في نفسيتهما.

وهناك أسباب يستحيل تجاوزها واستمرار الرابطة الزوجية معها، وإن استمرت فإنها تبقى مخدوشة تعتريها فراغات عاطفية وتنعدم بها الثقة ما يؤدي إلى نفور أحدهما من الآخر، نتيجة تأثيرها العميق في نفسيتهما وفي سيرورة الحياة بينهما بعد التعرض لها.

وهذه الأسباب الأخيرة نظمها المشرع في قوانينه الخاصة وجرمها نتيجة لخطورتها ولما ينتج عنها من أضرار للطرف الآخر وللأسرة والمجتمع على حد سواء.

سنتعرض في **المبحث الأول** من هذا الفصل إلى الأسباب التكنولوجية كسبب من أسباب الطلاق الحديثة بينما في **المبحث الثاني** فنتطرق إلى تأثيرات الأسباب التكنولوجية على التفكك الأسري.

المبحث الأول: الأسباب التكنولوجية كسبب من أسباب الطلاق الحديثة

إن التزايد المستمر في استعمال مواقع التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي بغية مواكبة التطور التكنولوجي أثر بشكل كبير على المجتمع بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة، من خلال الاستخدام المفرط لها وبأشكال وأوقات متفاوتة من قِبل أفرادها.

وهو ما أدى تغيير معالم الأسـرة وثوابتها وإخراجها من إطارها الإسـلامي الموثق في عقد الزواج المبني على مشاعر العاطفة والإخلاص والاستقرار العاطفي والأسري بين الزوجين.

في هذا المبحث سـنتناول التركيز على أهم الأسـباب التكنولوجية أصـبحت السـبب الأول والأكثر انتشـارا ومسـاهمة في تفشـي الطلاق، فالمطلب الأول منه خصـصـناه للخيانة الزوجية باعتبارها ظاهرة وجريمة في نفس الوقت تؤدي إلى الطلاق، بينما خصـصـنا المطلب الثاني لمواقع التواصل الاجتماعي كسبب حديث لتفشي ظاهرة الطلاق.

المطلب الأول: مفهوم الخيانة الزوجية الالكترونية

الخيانة الزوجية بالمفهوم العام هي عبارة عن علاقة غير شـــرعية محرمة وغير مقبولة أخلاقيا يقوم بها أحد الزوجين مع طرف ثالث، تتضمن لقاءات، تبادل الكلام، غزل، المداعبة ويصل إلى ما هو أشد منها في غالبيتها بإقامة علاقة جنسية[1].

نتناول في هذا المطلب مفهوم الخيانة الزوجية حيث نتطرق في الفرع الأول منه لتعريف الخيانة الزوجية الالكترونية ونتناول في الفرع الثاني تنظيمها الشرعي والقانوني.

الفرع الأول: تعريف الخيانة الزوجية الإلكترونية

تعد الخيانة الزوجية الإلكترونية من أهم الأسباب الحديثة التي سـاهمت في انتشـار ظاهرة الطلاق في الوقت الحالي، وذلك بفعل الآثار النفسـية التي تخلفها في نفسـية الشـريك الذي تعرض لها، مما يُفقده الثقة في الطرف الآخر وهذا ما يؤدي للطلاق في أغلب الحالات.

في هذا الفرع سنحاول تعريف الخيانة الزوجية الإلكترونية (أولا) وإظهار مظاهرها (ثانيا).

[1] – كاظم جواد كاظم، الخيانة الزوجية عبر وسـائل التواصـل الاجتماعي دراسـة فقهية، مجلة الأسـتاذ للعلوم الإنسـانية والاجتماعية، مجلد62، العدد03، الملحق1، 2020، ص 128.

أولا ـ تعريف الخيانة الزوجية الالكترونية

1-تعريفها لغة:

من الخون، وأصل الخون هو النقص لان الخائن ينقص المخون شيئا مما خانه فيه، يقال يخون خونا وذلك نقصان الوفاء[1]

والخيانة هي التفريط في الأمانة، مخالفة الحق، ونقض العهد في السر.

وعليه فإن قام أحد الزوجين بخيانة الطرف الآخر فانه فرط في الأمانة والعهد الذي ائتمنه عليه أمام الله، فيُسِر فعله ويخفيه عن شريك حياته فيكون بذلك خائنا للأمانة[2].

2- التعريف الاصطلاحي للخيانة الإلكترونية

هي علاقة غير شرعية تكون بالصدفة أو بحب الاستطلاع أو مقصودة عبر الانترنت في صـــورة محادثة هاتفية أو تبادل صـــور أو مقاطع فيديو غير أخلاقية أو الجلوس مطولا أمام الوسائط الالكترونية { فيسبوك، فايبر.....}.

ويعرفها عبير الحســـين علي الزاوي بأنها إقامة علاقة غير شـــرعية مع طرف أخر غير الزوج أو الزوجة عبر الانترانت، تتراوح من كلمات الغزل أو الحديث المســـموع أو المرئي المباشر[3].

وتعرف أيضا الخيانة الزوجية بأنها ظاهرة اجتماعية سلبية موجودة في مختلف المجتمعات الإنسانية، ولكنها تختلف من مجتمع لآخر حسب النظام والسنن الأخلاقية المفروضة، تنشأ

---

[1] – حمزة ابن فارس بن زكرياء القزويني، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، دمشق، سوريا، الجزء 2، 1979 ص 186.

[2] – نوفل بن خليفة، صـــورية لعرابة، الخيانة الزوجية وتهديد مواقع التواصـــل الاجتماعي للحياة الزوجية، المجلة العلمية التكنولوجية وعلوم الإعاقة، المجلد 04، العدد04، ديسمبر 2022، ص ص 89، 90 .

[3] – نوفل بن خليفة ومن معه، ص90.

لوجود خلل ما في العلاقة الطبيعية التي تربط بين الأزواج، بسبب بعض السلبيات أو التأثيرات الخارجية للثقافات والحضارات، فتؤدي إلى زعزعة النظام الأسري، وتفككه نتيجة للصراع القائم بين أفراده[1].

كما عرفها الدكتور طارق الحبيب بأنها مصطلح افتراضي صمم ليواكب تلك الممارسات التي اقترفها البعض تحت مسمى الحرية الشخصية، وتحت مسمى الحقوق التي تجاهل الكثير أبعادها حتى صارت مجرد تجاوزات تهدد أمن العلاقات الزوجية والأسرية[2]".

من خلال ما سبق من تعريفات تكون الخيانة الزوجية الالكترونية بصفة عامة نوعان:

أ ـ منه ما يكون بين شخصين متزوجين أو شخص متزوج والأخر غير متزوج وهذا النوع هو ما أطلق عليه العلماء **الخيانة الزوجية الالكترونية**.

ب ـ النوع الثاني يكون بين شخصين غير متزوجين وهو ما يُعرف **بالزنا الالكتروني**[3].

ثانيا ـ مظاهر الخيانة الزوجية الالكترونية

تتمثل مظاهر الخيانة الزوجية الإلكترونية في:

- التراسل عبر الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي الشائعة والمتعددة.
- إرسال طلبات صداقة قصد التعارف.
- المواعدة الالكترونية عبر الفضاء الافتراضي.
- الممارسات الجنسية عبر شاشات الهواتف والحواسيب .

[1] – ذهبية سيد علي، عمر زيات، الخيانة الزوجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها على الرابطة الزوجية، مجلة التربية والتنمية، المجلد 02، العدد 01، مارس 2023، ص 15.

[2] المرجع نفسه، ص 65

[3] – دلال وردة، موقف المشرع الجزائري من الخيانة الزوجية الإلكترونية وأثرها على انحلال الرابطة الزوجية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد08، العدد:03، 2021، ص 505.

في حين يكمن أهم مؤشراتها في ابتعاد الزوج الخائن عن محيطه الأسري، وقلة التواصل والحوار فيه وإهمال الطرف الآخر من جميع النواحي[1]، وهذا راجع للفراغ العاطفي بين الزوجين، الهروب من المشاكل الأسرية إلى عالم متبلور حوله حسب إرادته ووفقا لما يناسبه، التجاوز في المحادثات وعدم توقيفها بدافع الخجل يؤدي لتطور العلاقة مع مرور الوقت.

الفرع الثاني: أساس الخيانة الزوجية الإلكترونية الشرعي والقانوني

انطلاقا مما سبق، يتضح أن الخيانة الزوجية الإلكترونية تتم بين أحد الزوجين مع شخص ثالث باستعمال مواقع التواصل الاجتماعي أو إحدى التقنيات الحديثة التي توفر لهم الجو والوقت المناسبين لارتكابها.

والخيانة الزوجية من الأفعال المحرمة شرعا والمجرمة قانونا، تُترتب على القائم بها مجموعة من الأحكام والعقوبات الشرعية والقانونية كجزاء له جراء ارتكابها، لكن مقصدنا في هذا الطرح معرفة الأساس الشرعي والتشريعي لها، ويكون ذلك كما يلي:

أولا: الأساس الشرعي للخيانة الزوجية الإلكترونية

رغم من أن الخيانة الزوجية الإلكترونية ما هي إلا خيانة زوجية بحلة جديدة، يكمُن الفرق الكبير بينهما في توافر **الركن المادي** المتمثل في الوطء الذي تتطلبه جريمة **الخيانة الزوجية الفعلية**، لذلك يمكننا لا يمكننا القول بأن الخيانة الزوجية الالكترونية هي نوع من أنواع الزنا الفعلي[2].

يقول الدكتور محمد الشحات الجندي –أستاذ الشريعة بجامعة الأزهر: أن الإسلام يرفض تكوين الصداقات عبر الوسائل لأنها تؤدى إلى الوقوع في المحظورات، وتهدم البيوت وتنتهك الأعراض والحرمات لانعدام الرقابة على المحادثات التي تتم عبر الشبكات، ولها حكم خلوة

[1] – غانية حاج كولة، الخيانة الزوجية الإلكترونية. الأسباب والمظاهر (دراسة ميدانية)، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، مجلة علمية دولية نصف سنوية، المجلد 08، العدد 01، 2023، ص 145.

[2] – دلال وردة، المرجع السابق، ص 507.

الرجل بالمرأة الأجنبية عنه[1].

وهو ما نهى عنه الإسلام في قوله صلى الله عله وسلم: "**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها فإن ثالثهما الشيطان**"[2].

فالخيانة الزوجية الإلكترونية كما تم التطرق إليها تكون بتبادل المحادثات والغزل وإرسال الصور عبر المواقع وهو أهم عامل موجود فيها لأنها تتمتع بالسرية والإخفاء والكتمان، فالمحادثات التي تتم تبقى محفوظة ومخفية إلا على أصحابها تفتح باب الخلوة الشرعية المحرمة في الإسلام، ومع الاستمرار فيها تزيد احتمالية تحولها إلى الخيانة الواقعية[3].

ثانيا: الأساس القانوني للخيانة الزوجية الإلكترونية

أما فيما يخص التنظيم القانوني للخيانة الزوجية الإلكتروني نجد أن المشرع الجزائري لم ينص على تجريم هذا الفعل، وبذلك لا يمكن للقاضي إذا عُرضت عليه قضية فيها خيانة زوجية أن يخالف مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص[4]، كما أنها لم تجرم ضمن الجرائم الالكترونية التي يمكن أن تقع على الأشخاص، كما لا يمكن أن تُدرج ضمن الأفعال العلنية المخلة بالحياء متى توافرت أركانها المنصوص عليها في المادة 333 من قانون العقوبات

[1] المرجع نفسه، ص 507.

[2] – المرجع نفسه، ص 507.

[3] – عائشة غرابلي، سهام حرز الله، وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها في التفرقة بين الزوجين –الفيسبوك أنموذجا، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان، قضايا الأسرة المسلمة المعاصرة في ضوء أصول ومقاصد الشريعة الإسلامية والتشريعات العربية،كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، المنعقد يومي:27 و28 نوفمبر 2018، ص 72.

[4] – المادة الأولى من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 يتضمن قانون العقوبات الجزائري، ج،ر عدد 48، الصادر في 11 يونيو 1966.

الجزائري[1]، لاختلافهما عن بعضـــهما البعض في عدة أوجه أهمها: اشـــتراط الاعتداء على الرابطة الزوجية في الخيانة عكس الفعل المخل بالحياء[2].

أما فيما يخص **جريمة الزنا الفعلية**[3] فقد قيدها المشـــرع الجزائري بوســـائل إثبات محددة على ســبيل الحصــر، في نص المادة 341 من قانون العقوبات[4]، ومن هذا المنطبق نلاحظ صعوبة إثبـات جريمـة الخيانة الفعلية فما بالك الخيانة الزوجية الإلكترونية، فحتى وإن حدثت فعلا يستطيع من قام بها أن ينكرها[5].

كذلك هو الحال بالنســبة للمشـــرع المغربي حيث لم يتعرض إلى تعريف الخيانة الزوجية الإلكترونية مثله مثل ســـائر التشـــريعات الأخرى إلا أن القضـــاء المغربي تدخل من أجل التصـــدي لهذا النوع الجديد من الجرائم المرتبطة بالمجال المعلوماتي فأقرت محكمة النقض المغربية بأن تبادل القُبل مع شـخص أجنبي يشـكل خيانة زوجية وأن الممارسـات الجنسـية الافتراضية تعتبر خيانة زوجية أيضا[6].

---

[1] – والتي نصـها: **يعاقب بالحبس من شـهرين إلى سـنتين وبغرامة من 500 إلى 2.000 دج كل من ارتكب فعلا علنيا مخلا بالحياء**، وهي عقوبة بسيطة لا تشفي غليل الزوج المغدور ولا الشعور العام بالعدالة.

[2] – دلال وردة، المرجع السابق، ص 508.

[3] – المشـــرع الجزائري ربط جريمة الخيانة في علاقة الزوجية فقط، واشـــترط فيها أن يقوم بها أحد الأزواج مع إثبات وقوع الوطء، ولا تتم المتابعة الجنائية لمرتكبها إلا إذا حركت الدعوة بناءا على شـــكوى من الطرف المغدور مرفوقا بعقد الزواج الذي يثبت وجود الرابطة الزوجية في وقت رفع الدعوى، للمزيد من التوضـيح اطلع على: شـعيب ضـريب، الحماية الجزائية للأسرة من جريمة الخيانة الزوجية في التشريع الجزائري، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان، قضـايا الأسرة المسلمة المعاصـرة في ضـوء أصـول ومقاصـد الشـريعة الإسـلامية والتشـريعات العربية،كلية العلوم الإسـلامية، جامعة باتنة 1، الحاج لخضـر، المنعقد يومي:27 و28 نوفمبر 2018، ص ص256-258

[4] – للمزيد من التوضيح اطلع على نص المادة 341

[5] – دلال وردة، المرجع السابق، ص 509

[6] – محمد أمرير، الخيانة الزوجية في الفضاء الرقمي: الفراغ التشريعي وأفق التجريم القضائي، مجلة علمية محكمّة، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، مصر، العدد 43، أكتوبر 2023، ص 5032.

حتى أن القضـــاء التونســـي هو الآخر أقر من خلال محكمة التعقيب في حكم لها بأن الإرســـاليات القصـــيرة وإن لم يثبت فيها علاقة حميمية تعتبر إخلال بواجب احترام العلاقة الزوجية، كما أنها لم تعتبر زيارة المواقع الإباحية جريمة ولا خيانة زوجية بل ربطته بسلوك خاص بنفسية المتصفح[1].

المطلب الثاني: مواقع التواصل الاجتماعي كسبب حديث لتفشي ظاهرة الطلاق

إن التزايد المســـتمر في اســـتعمال مواقع التواصـــل الاجتماعي بغية مواكبة التطور التكنولوجي أثر بشـكل كبير على المجتمع بصـفة عامة والأسـرة بصـفة خاصـة، وذلك من خلال إقبال أفراد الأسرة الواحدة على استخدامها، بأشكال وأوقات متفاوتة ومتعددة خاصة بين الأزواج.

فمصطلح مواقع التواصل الاجتماعي يشير إلى عملية التواصل مع عدد من الناس عن طريق مواقع وخدمات الكترونية توفر سرعة توصيل المعلومات على نطاق واسع، يتشارك أفرادها اهتماماتهم وأنشطتهم عن طريقها.

سـنحاول في الفرع الأول من هذا المطلب التعرف على مواقع التواصـل الاجتماعي بينما في الفرع الثاني سنتناول الأسباب المرتبطة بها والتي تؤدي إلى الطلاق.

الفرع الأول: مواقع التواصل الاجتماعي

أولا: تعريفها

اختلفت التعريفات لهذه المواقع لاختلاف الدول والباحثين واللغات والثقافات، ومن بين ما عرفت به مواقع التواصل الاجتماعي أنها:

[1] – محمد أمرير، المرجع السابق، ص 5032

منظومة من الشبكات الالكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها[1].

هي مواقع على شبكة الانترنت يستطيع من يملك حسابا فيها القيام بالتواصل بعدة طرق (كتابة، صوتا وصورة) مع من يريد من من يملكون حسابا في هذه المواقع، فيمكن من خلالها تبادل الأفكار والآراء والمشاعر أو الترويج للسلعة أو منتج معين في مجتمع افتراضي[2].

وعرفت أيضا بأنها مواقع الكترونية اجتماعية على الانترنت تمثل الركيزة الأساسية للإعلام الجديد أو البديل والتي تتيح لكل من الأفراد أو الجماعات بالتواصل فيما بينهم فيما بينهم عبر الفضاء الرقمي[3].

ثانيا: استخداماتها

تتنوع استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي بحسب رغبة وميول مستخدميها[4] وتتمثل الاستخدامات التي لها صلة بموضوعنا في:

---

[1] – علي كنعان ، المجتمع المدني والاعلام، دار الأيام للنشر والتوزيع، د ط، عمان، 2014، ص 158.

[2] – عميروش فاطمة، قجالي رشيدة، مواقع التواصل الاجتماعي والخيانة الزوجية –الفيسبوك أ نموذجا–، مذكرة ماستر، تخصص علم اجتماع الاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–، سنة 2018–2019، ص18

[3] – هشام علي شطناوي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية وتوطين الموارد البشرية شباب الجامعات الأردنية إقليم الشمال (اليرموك والتكنولوجيا)، جامعة الوادي، الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد05، العدد02، جوان 2020، ص 60.

[4] – للمزيد من التوضيح والتفصيل أنظر: مروة بوجرادة، نهاد بن عياش، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالقيم لدى التلاميذ المراهقين، دراسة ميدانية لثانوية عبد الحميد بن باديس تاسوست–، مذكرة ماستر في علوم التربية، تخصص إرشاد وتوجيه، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل–، سنة 2020–2021، ص 24.

- البحث عن بديل لدفء الأسرة وتعويض الحرمان الذي قد يظهر فيها خاصة عند غياب دور الوالدين أو أحداهما بسبب مشاغل الحياة أو نتيجة للتفكك الأسري[1].

- شغل أوقات الفراغ الناتجة عن سوء إدارة الوقت وحسن استغلاله، عن طريق استخدام التطبيقات المتعددة والمتاحة عبرها.

– معرفة المستجدات من أحداث وبرامج وأخبار بهدف الفضول والمعرفة مع تمكينه من نقلها بين أصدقائه وإعادة نشرها من جديد مع إمكانية التعديل فيه بالزيادة أو بالنقصان في مضمونها ومحتواها.

– التعارف وتكوين صداقات وعلاقات مختلفة فيما بين الأفراد بغض النظر عن جنسهم وجنسياتهم ومكان تواجدهم ولا حتى ديانتهم، فيتبادلون من خلالها المعلومات، الملفات الخاصة، الصور، مقاطع الفيديو وجهات النظر الثقافية والأدبية والسياسية وغيرها[2].

- أداة تسويقية قوية وفعالة لأصحاب الأعمال، كونها منخفضة التكاليف[3].

- تلعب دورا في تعزيز العملية التعليمية من خلال تطوير التعليم الالكتروني حيث تعمل على إضافة الجانب الاجتماعي له، والمشاركة من كل الأطراف في منظومة التعليم لمدير المدرسة والمعلم وأولياء الأمور[4].

ثالثا: أنواعها

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية لمستخدميها تستولي على جميع مناحي الحياة نتيجة لتنوعها ولتنوع الامتيازات التي تقدمها للأفراد، فهي كثيرة

---

[1]– فوزية عبو، مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها على العلاقات الزوجية، دراسة اثنوغرافية على عينة من الأسر بولاية مستغانم، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2020، ص289.

[2]– مروة بوجرادة، نهاد بن عياش، المرجع السابق، ص 22

[3] – مريم لواطي، سعاد حمدوش، المرجع السابق، ص 54

[4] – المرجع نفسه، ص 54

ومتعددة تختلف باختلاف مسمياتها وتقسيماتها[1] رغم اشتراك أدوارها، نحاول عرضها بإيجاز دون الخوض في التفصيل فيها لعدم مناسبة ذلك وموضوع البحث هذا في ما يلي:

موقع فيسبوك، تويتر، تيك توك، انستغرام، واتس آب، يوتيوب، ماي سبايس، قوقل، ...[2] وغيرها من المواقع التي تستخدم في التواصل الاجتماعي والتي يمكنها أن تكون سببا من أسباب الطلاق.

الفرع الثاني: الأسباب التي تؤديها مواقع التواصل الاجتماعي في الطلاق

فبخلاف مشكلة الخيانة الزوجية الذي تم التطرق إليه في المطلب السابق، والذي يعتبر من أهم الأسباب المؤدية للطلاق حتما، توجد أسباب أخرى تنتج عن الاستعمال المفرط وغير المجدي للمواقع، والتي لها اثر كبير في تنامي ظاهرة الطلاق من خلال الدور الذي تؤديه في زيادة البعد والفراق بين الزوجين وتوسعة فجوة الشقاق وضعف الترابط بينهما والتي من خلالها أصبح الزوج يشعر بعدم الانتماء إلى زوجه ولا يجد الوقت الكافي للعيش مع أفراد أسرته ومعرفة حاجياتهم الشخصية ولا النفسية ولا حتى العاطفية؟

فمن خلال إسقاطنا لظاهرة الطلاق الحديث أو الإلكتروني – الذي لم يتطرق إليه المشرع الجزائري في نصوصه القانونية– على الطلاق التقليدي المعروف، وبالرجوع إلى نصوص قانون الأسرة ومن الواقع المعاش، ونستنتج أن هناك أسباب رئيسية أخرى لها ارتباط بمواقع التواصل الاجتماعي تساهم في تفشي ظاهرة الطلاق الالكتروني قسمناها إلى: أسباب تؤدي إلى إهدار العاطفة بين الزوجين (أولا) وأخرى تؤدي إلى إهدار الوقت (ثانيا).

أولا: إهدار العاطفة

[1] – تعددت تقسيماتها باختلاف الزاوية المنظور منها إليها للمزيد من التفصيل والتوضيح اطلع على: عميروش فاطمة، قجالي رشيدة، المرجع السابق، ص ، ص 30، 31. وكذلك مروة بوجرادة المرجع السابق، ص 36

[2] – للمزيد من التوضيح فيها انظر: مروة بوجرادة ، المرجع السابق، ص 36. وكذا فوزية عبو، المرجع السابق، ص ص 284، 285.

وتتمثل في عدة أوجه هي:

- الإدمان على استعمال المواقع يؤدي إلى الطلاق النفسي كون كل من الزوجين أصبح له عالمه الخاص به والمليء بالكثير من العلاقات الوهمية غير الواقعية[1].

- الهروب من واقعه إلى المواقع قصد إشباع الحاجيات المختلفة لما تقدمه من خدمات بديلة لتحقيق الحاجيات التي يفتقدها أحد الزوجين في الطرف الآخر، ومن هنا يزداد التباعد وتكثر الخلافات بينهما باستمرار[2].

- الفراغ العاطفي والفتور بين الزوجين في أغلب أمور حياتهم اليومية وهو ما يؤدي إلى الطلاق العاطفي[3]، متجاهلا كل منهما حاجيات زوجه ورغباته العاطفية والزوجية "الجنسية"، لوجود البديل في المواقع وبأشكال مختلفة ومغايرة لما هم معتادون عليه فيما بينهما، خاصة عند الغوص في عالم المواقع الإباحية المنتشرة بكثرة، ما يؤدي بهما إلى الهجر فيما بينهما والنفور[4].

---

[1]– فوزية عبو، المرجع السابق، ص289.

[2]– وهو سبب من أسباب الطلاق التي تضمنتها المادة 53 من قانون الأسرة في فقرتها الثامنة تحت عنوان" **الشقاق المستمر بين الزوجين**".

[3]– خولة بولحية، المجتمع الافتراضي ودوره في تعزيز الطلاق العاطفي (فيسبوك نموذجا)، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية –جامعة سيدي بلعباس، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2020، ص ص، 100، 101.

[4] – الأساس الشرعي والقانوني للزواج هو إحصان الزوجين لبعضهما من النفس الأمارة بالسوء ومنعها من اللجوء إلى ما حرم الله وإلى ما يفضي إلى مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية ونصوص قانون الأسرة **للمزيد من التوضيح أنظر:** نص **المادة 04 من قانون الأسرة الجزائري**

- وهجران الزوج لزوجته[1] بسبب التكنولوجيا لا بغرض تأديبها[2]، يعتبر انتهاكا لحرمة الزواج وتقصيرا منه في حقها، وتخل منه عن واجباته.

- المراقبة المكثفة والتفتيش في الأغراض الشخصية للشريك الآخر والتحقيق فيها[3] لمعرفة مع من يتواصل؟ وماذا يشاهد؟ وإلى أين يذهب؟ و..... وغيرها وهذا نتيجة للأسباب السالفة الذكر والتي تؤدي حتما إلى إثارة الشكوك في الطرف الآخر وفقد الثقة التي تعد عماد استمرار العلاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن المراقبة والتفتيش لا تكون إلا في حالة الشك وفقد الثقة فقط، بل قد تكون بدافع الغيرة المفرطة من أحد الزوجين على زوجه ما يدفع به إلى حصار الطرف الآخر ومراقبة كل تحركاته ما يجعله حبيس أفعاله ورهن مراقبته مما يصعب عليه مزاولة مهامه ونشاطاته بحرية، ما يدفع به إلى اللجوء إلى الكذب في غالبية الأحيان لتفادي التعمق في البحث.

ثانيا: إهدار الوقت

وتتمثل صورته في:

- الانشغال بالمحادثات الطويلة التي لا نفع منها، تعود بالسلب على العلاقة الرابطة بين الأزواج فتؤدي إلى غياب الحوار والتواصل فيما بينهما حول متطلبات الأسرة ومتعلقات الأطفال ورغبات الشريكين... وغيرها من مشتملات الأسرة.

---

[1]– وهو الامتناع عن الاقتراب من الزوجة عمدا، بترك فراش الزوجية دون أي سبب شرعي، ولمدة تزيد عن أربعة أشهر متتالية قصد الإضرار بها، للمزيد من التوضيح أنظر: وسيلة مرزوقي، وفاء دريدي، أي حماية للأسرة في ظل توجع المشرع الجزائري إلى توسيع أسباب الطلاق، الملتقى الدولي السابق ذكره، ص 104.

[2] – هو نوع من أنواع تأديب الزوج لزوجته لقوله تعالى: "**وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نشوزَهن فَعِظُوهنَّ وَاهجُرُوهن في المضاجع**" سورة النساء الآية 34

[3] – ذهبية سيد علي، المرجع السابق، ص 16

- انعدام تنظيم الوقت داخل الأسـرة وعدم الاسـتثمار والاسـتفادة من أوقات الفراغ فيها جعل الأسـرة بشـكل عام والزوجين بصـفة خاصـة، تعاني من عدم التوازن والاسـتقرار بفعل غياب أطرافها ومقوماتها الأساسية وغياب التشاور والتكافل فيها المشار إليهما سابقا[1].

بالإضـافة إلى الأسـباب السـابقة المذكورة هنالك سـبب الكتروني آخر يتمثل في **التسـوق الالكتروني المفرط والإدمان عليه** والذي يؤدي إلى إهدار الأموال وإثارة مشاكل مالية وهو ما يجعل الظروف المعيشية صعبة وتساهم في تدهورها باستمرار مؤدية بذلك إلى الطلاق.

المبحث الثاني: تأثيرات الأسباب التكنولوجية على التفكك الأسري

إن للتطور التكنولوجي الحاصـل في المجتمع ككل وللأسـباب التكنولوجية السـالفة الذكر دور كبير في انفصال الزوجين وتفكك الأسرة بسببها، فهي تؤدي بهما إلى الانفصال النفسي والعاطفي قبل الجسدي والطلاق.

ولهذه الأسباب تأثيرات عدة خاصة في ظل الفراغ القانوني والاجتهاد القضائي الذي أصبح له دور تشـريعي للحد من الظاهرة الإلكترونية التي هي في تزايد مسـتمر متزامن مع التطور والتحديث للوسائل التكنولوجية والتطبيقات الحديثة والمتجددة باستمرار.

سنحاول في هذا المبحث أن نسلط الضوء على التأثير القانوني لهذه التقنيات ومساهمتها في الطلاق في المطلب الأول منه بينما المطلب الثاني خصصناه إلى تأثيراتها الاجتماعية.

[1]– حسب المادة 03 من قانون الأسرة الجزائري التي جاء في نصها:" تعتمد الأسرة في حياتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشـرة والتربية الحسـنة وحسـن الخلق ونبذ الآفات الاجتماعية". فإننا نسـتخلص أن الترابط والتكافل بين الأزواج ونبذ الآفات الاجتماعية هو المقصـد من تشريع الزواج فإن لم تكن هذه هي أهداف قيام الأسرة فلا داعي لقيامها أصـلا ، ثم أن الأوقات التي يقضـيها الزوجين خلف شاشـات هواتفهم و حواسـيبهم ليست من حقهم، بل واجب عليهم استثمارها في رعاية بعضهم البعض ورعاية باقي أفراد الأسرة.

المطلب الأول: التأثير القانوني للأسباب التكنولوجية المؤدية للطلاق

من ما تم التطرق إليه سـابقا، لظاهرة الطلاق الإلكتروني والخيانة الزوجية عبر مواقع التواصـل الاجتماعي التي انتشـرت في الآونة الأخيرة، ارتأينا أن نعاين التأثيرات القانونية والفقهية للأسباب المؤدية إليها كما يلي:

الفرع الأول: تأثيراتها القانونية

إن الاكتسـاح المتزايد للمواقع الإلكترونية واسـتعمالاتها وفي الفراغ القانوني البيّن وغياب الوازع الديني دفع بالمجتمع والأسـرة إلى دق ناقوس الخطر بسـبب تلاشـي القيم الدينية والأخلاقية و اسـتسـهال أبغض الحلال عن الله والخوض في المحرمات، لذلك وجب على المشرعين والقضاة تدارك الفراغ لمواكبة التطور قبل تأزم الأوضاع أكثر.

أولا ـ تنظيمها من الناحية التشريعية

القانون الجزائري لم ينظم الطلاق للأسـباب التكنولوجية رغم خطورته واكتفى بما ورد فيه من مواد قانون الأسـرة المشـار إليها سـابقا في باب انحلال الزواج، و اتجه إلى ما يسـمى بالإثبات وهو ما يصـعب الحصـول عليه في أروقة المحاكم لاعتباره شـبه مسـتحيل في ظل التطور التكنولوجي، فيتم تحويل معظم القضايا التي لها صلة بالأسباب تكنولوجية إلى طلاق عادي متى توفرت أسبابه[1].

بينما يقضـى القضـاء التونسـي بإقرار الطلاق عن طريق المواقع الافتراضـية متى كان فيها ضـرر. غير المشـرع المغربي أقر حجية الرسـائل والمحادثات التي تقع بين الأطراف كسـبب

[1] – دلال وردة، المرجع السابق، ص 511

لإيقاع الطلاق ويتم بها الإثبات سواء كانت رسائل صوتية مسجلة أو عن طريق التتبع للجهاز[1]، كما أقر بحجية الرسائل المرسلة عن طريق البريد الإلكتروني في الإثبات.

فمن خلال كل ما سبق نجد أن جل التشريعات بما فيها الجزائري لم تنص على الطلاق الإلكتروني ولا على كيفيات معالجته ولا لصوره إلا في بعض المواقع الخاصة بالإثبات والوقوع تم التطرق إليها سابقا، باستثناء المشرع المغربي الذي نص على الخيانة الزوجية الإلكترونية والفرنسي الذي اعتبر مجرد الدخول لمواقع إباحية أو التواصل مع الجنس الآخر بغرض التعرف يعتبر دليل ثابت وقطعي على وجود خيانة تستدعي معها طلب الطلاق.

الفرع الثاني: تأثيراتها الفقهية

في الفقه أيضا لم نجدد خلافا لما تم التطرق إليه في وقوع الطلاق وإثباته، إضافة إلى تحريم الخيانة الزوجية والتواصل عن طريق المواقع لما فيه خلوة وجلب للمفاسد خاصة في غياب الاستشعار لشريعة الله سبحانه وتعالى، والغوص في المحرمات دون وجود عقوبات مادية ملموسة.

المطلب الثاني: التأثيرات الاجتماعية للأسباب التكنولوجية المؤدية للطلاق

أن الإدمان على استعمال المواقع الإلكترونية والتواصل عبرها له تأثيرات جمة وبالغة على الأسرة والمجتمع النواة الأولى لقيامه تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: التأثيرات الواقعة على الأسرة

وتتمثل في:

[1] – محمد أمرير، المرجع السابق، ص 5032.

- الطلاق النفسي كون كل من الزوجين أصبح له عالمه الخاص به والمليء بالكثير من العلاقات الوهمية غير الواقعية[1]، وهذا ما ينتج عنه إهمال الزوجين لبعضهما البعض وانصراف اهتمام كل منهما إلى من يشاركه مواقعه لا واقعه.

فبعد أن كان الزوجان يفرغان همومهما الشخصية والنفسية والمالية والجنسية لبعضهما البعض، باعتبار كل منهما سكن للآخر، يرتاح معه وبوجوده ويضيق صدره بابتعاده عنه يحافظان معا على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة بينهما[2]، أصبح يلجأ إلى المواقع باعتبارها مسرحا كبيرا لاحتوائه من أجل الإفصاح عن همومه، ونشر أسرار حياته، والهروب من واقعه قصد إشباع حاجياته المختلفة[3].

- كما يؤدي الاعتكاف عليها إلى الفراغ العاطفي والفتور بين الزوجين في أغلب أمور حياتهم اليومية[4]، فيقتصر دور الزوج في توفير متطلبات العيش من مأكل ومشرب ومبيت لا غير[5]، بينما دور الزوجة ينحصر في الطبخ والتنظيف والعمل خارج البيت في أغلب أوقاتها.

- الانشغال الدائم بمواقع وإهمال الإشباع الجنسي للطرف الآخر، يعد سببا وجيها لطلب الطلاق من طرف الزوجة، وهو حق مخول لها بموجب المادة 53 من قانون الأسرة الجزائري في فقرتها الثالثة والتي نصها: **يجوز للزوجة أن تطلب التطليق للأسباب التالية: ..... الهجر في المضجع فوق أربعة أشهر، ...**".

- انتشار الخيانة الزوجية بشتى طرقها لسهولتها عبر المواقع وغياب العقاب والرادع في غياب القناعة الدينية.[6]

---

[1]– فوزية عبو، المرجع السابق، ص289

[2]– المادة 36 الفقرة 1 من قانون الأسرة

[3]– وهو سبب من أسباب الطلاق التي تضمنتها المادة 53 من قانون الأسرة في فقرتها الثامنة تحت عنوان الشقاق المستمر بين الزوجين

[4]– خولة بولحية، المرجع السابق، ص ص100، 101.

[5] – فوزية عبو، المرجع السابق، ص 290.

[6] –عائشة غرابي ومن معها، المرجع السابق، ص 59.

- غياب التحاور والتواصل فيما بين الأزواج كون كل الوقت محجوز.

الفرع الثاني: التأثيرات الواقعة على المجتمع

تبدلت القيم الأسـرية وتغيرت معالم المجتمع في كافة جوانبها الاجتماعية والبنائية وأدوارها ووظائفها، فبعد أن كانت الأسـرة قائمة على الترابط ،التماسـك، التسـامح والتعاون الأسـري أصبحت منعزلة،سادة فيها سيطرة المنفعة والمصلحة، وحب الذات وكل هذا نتج عن غياب الرقابة الشخصية والرعاية الأسرية للأفراد والاحتكاك المباشر والمطول بالتكنولوجيا ووسائلها المتعددة[1].

تفشي ظاهرة الطلاق في المجتمع باعتباره أصبح أكثر سهولة وأسهل أسباب، لاستخفاف الأزواج بقيمته وغياب المعرفة الشـــرعية والدينية المشـــروعة من الزواج، وهو ما ينتج عنه انتشار الرذيلة والانحراف[2].

[1]– دينا إبراهيم أمين عبد المجيد، انعكاسات التقدم التكنولوجي على الأسرة، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية) مجلة علمية محكمة، د س ن، ص 1721.

[2] – عائشة غرابي ومن معها، المرجع السابق، ص 71.

خاتمة

خـــــاتمــة

اتضح من خلال بحثنا هذا أن الطلاق الإلكتروني ما هو إلا صورة جديدة للطلاق العادي بشـكله المعروف، اختلفت الدول في تنظيمه في الأخذ بهذه الصـورة من عدمه، كونه يتميز بالتعقيد والتحديات الاجتماعية المختلفة والمعتقدية وتباين الكفاءات الإلكترونية من للدول من جهة ، وكذا بسـبب الآثار الناتجة عنه وتأثيراته على الفرد والأسـرة وفق التشـكيلة المجتمعية لكل دولة من جهة أخرى، فالطلاق الإلكتروني هو "**كل عبارة تعني بوضـــوح ودقة رغبة الزوج في تطليق زوجته مستخدما لوصـولها رسـائل نصـية قصـيرة عبر الهاتف أو البريد الالكتروني أو أي أحد برامج المحادثة الحديثة**".

اختلف الفقهاء في إيقاعه من عدمه لاختلاف صوره مكتوبة، مسموعة ومرئية أو كلاهما، وحصـــروا إثباته في **إقرار** الزوج باعترافه أو بسـكوته، **بشـــهادة الشـــهود**(التي تجد الزوجة صعوبة في إحضارهم عادة)، أو **باليمين**.

وتنحصـر أهم أسـباب الطلاق الإلكتروني حسـب المراجع المعتمدة في هذه الدراسـة في: **الخيانة الزوجية الإلكترونية** والتي تختلف عن الخيانة الفعلية في الركن المادي لها (التلبس) بتعدد صـورها واختلاف درجة تصـنيفها كخيانة أو أدنى من ذلك حسـب المعتقدات الفردية للأزواج بسـبب خلفياتهم الاجتماعية. **ودور وسـائل التواصـل الاجتماعي** بمختلف مسـمياتها وأنواعها في انتشـــار الطلاق الإلكتروني. ويعتبر الانطواء والفراغ الدائم والهروب من الواقع يجعل الأزواج يشـغلون وقتهم بتصـفح المواقع، وهو ما يفتح المجال إلى التعارف و الدردشـة وصولا إلى الخيانة.

ومن خلال ما تم التطرق إليه سابقا توصلنا إلى النتائج التالية:

1- يصـــح اعتبـار الطلاق الإلكتروني كبـديـل فقهي للطلاق العـادي في ظـل التطور التكنولوجي وتبني مختلف المجتمعـات لأســـلوب التعـامـل الإلكتروني في مختلف نواحي الحياة.

2- يعتري الطلاق الإلكتروني إشكالية مدى توفر أركان الطلاق الشرعية في ظل اختلاف وجهات النظر الفقهية وبالخصوص بالنسبة للشريعة الإسلامية.

3- صـعوبة إثبات الطلاق الإلكتروني بالوسـائل التكنولوجية لأنه يسـتلزم إثبات صـحة مَصدَره ومُصدره.

مقتـرحـــات:

1- اهتمام التشـريع بالطلاق بصـفة عامة وإثراء النصـوص المنظمة له من أجل مسـايرة التنظيم الاجتماعي للمجتمع ومدى تأثير التطور التكنولوجي عليه.

2- التنصيص على الطلاق الإلكتروني وضبط صوره وطرق إثباته كنازلة جديدة ظهرت في المجتمع ووجدت لها موقعا فيه .

3- تحديد مفهوم للخيانة الزوجية الإلكترونية، مع تبيان صـــورها بما يتوافق والقيم الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع وإقرار عقوبات صارمة لها للحد منها.

4- حضـر وحجب المواقع الإباحية من مجال البحث في المحرك حتى وإن يشـكل ذلك تعدى على الحريات الخاصـة للأفراد حفاظا على التركيبة المجتمعية والقيم الأخلاقية للمجتمع.

قـــائمـــــــة

المصـــــادر

والمـــراجـــع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم والحديث.

1. سورة البقرة، برواية ورش.
2. سورة النساء، برواية ورش.
3. سورة الإسراء، برواية ورش.
4. سورة الطلاق، برواية ورش.
5. سـنن الترميذي، دار الغرب الإسـلامي، ج4، ط2، شـركة مكتبة ومطبعة مصـطفى البابي الحلبي، مصر، 1975.
6. سنن الترميذي، دار الغرب الإسلامي، باب الطلاق على الهازل، ج3.

ثانيا: القواميس والمعاجم.

1. حمزة ابن فـارس بن زكريـاء القزويني، معجم مقـاييس اللغـة، دار الفكر، دمشـــق، سـوريـا، الجزء 2، 1979 .
2. ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، د س ن.

ثالثا: القـــوانيـــن

1- مصادر داخلية

1. الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صـــفر عام 1386 الموافق 08 يونيو ســـنة 1966 يتضمن قانون العقوبات، **ج، ر** عدد 48، الصادر في 11 يونيو 1966.
2. أمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضـــان عام 1395 الموافق 26 ســبتمبر ســـنة 1975 يتضمن القانون المدني، **ج، ر** عدد 78، الصادر في 30 سبتمبر سنة 1975.
3. قانون رقم 84 -11 مؤرخ في 09 رمضـان 1404 الموافق 9 يونيو 1984 يتضـمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم، **ج**، ر عدد24، الصادر في: 12 يونيو سنة 1984.
4. قانون الأسرة الجزائري 02/05 المؤرخ في 27 فبراير 2005 المعدل لقانون الأسرة.

2- مصـادر خارجية

1. قانون أحوال الشخصية الأردني رقم 36 سنة 2010 .
2. قانون الأحوال الشخصية الإماراتي رقم 188 لسنة 1959 وتعديلاته .

رابعـا: الكتـــــب

1. العربي بلحاج، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، مقدمة الخطبة الزواج الطلاق الميراث الوصـــية، ج 1، الزواج والطلاق، طبعة 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
2. حســين طاهري، الأوســط في شــرح قانون الأســرة الجزائري، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر 2009.
3. علي كنعان، المجتمع المدني والإعلام، دار الأيام للنشـــر والتوزيع، د ط، عمان، 2014.

خامسا: المذكرات الجامعية

1. ابتسام محتافي، الطلاق وإشكالاته في قانون الأسرة عبر وسائل الاتصال الحديثة بين الفقه والقانون، مذكرة ماستر، تخصص أحوال شخصية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور –الجلفة–، سنة 2016-2017.
2. بوعامر عمر القمقومة متليلي ولاية غرداية"، مذكرة ماســتر، تخصـــص الاتصـــال والعلاقات العامة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، سنة 2021-2022.
3. جعلاب فضـيلة، الزواج والطلاق عبر وسـائل الاتصـال الحديثة بين الفقه والقانون، مذكرة ماستر، تخصص أحوال شخصية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور –الجلفة–، سنة 2016-2017.
4. عبد الكريم فرفور، ســـالم بامجيد، الألعاب الالكترونية عبر الهواتف الذكية وتأثيرها على التحصيل الدراسي لدى التلاميذ المراهقين دراسة ميدانية بثانوية المجاهد قروط بوعلام،

مذكرة ماســتر، علم اجتماع التربية، كلية العلوم الإنســانية والاجتماعية والعلوم، جامعة أحمد دراية –أدرار، سنة 2020-2021.

5. عميروش فاطمة، قجالي رشـــيدة، مواقع التواصـــل الاجتماعي والخيانة الزوجية – الفيسبوك نموذجا– ، مذكرة ماستر، تخصص علم اجتماع الاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–، سنة 2018-2019.

6. فضيلة نقايس، الحاجات الإرشادية للنساء المطلقات –دراسة ميدانية على عينة من المطلقات ببلدية ورقلة، مذكرة ماستر أكاديمي، إرشاد وتوجيه، شعبة علوم التربية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنســانية والاجتماعية، جامعة قاصــدي مرباح –ورقلة–، 2012-2013.

7. مروة بوجرادة، نهاد بن عياش، اســتخدام مواقع التواصــل الاجتماعي وعلاقتها بالقيم لدى التلاميذ المراهقين، دراســة ميدانية لثانوية عبد الحميد بن باديس تاســوســت–، مذكرة ماستر في علوم التربية، تخصص إرشاد وتوجيه، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل–، سنة 2020-2021

8. مريم لواطي، سعاد حمدوش، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وأثره على العلاقات الأســرية للأســتاذ الجامعي، دراســة ميدانية على عينة من أســاتذة كلية العلوم الإنســانية والاجتماعية، مذكرة ماســتر، قســم الإعلام والاتصــال، كلية العلوم الإنســانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–، سنة 2017-2018.

9. مرية قديدي، واقع اســتخدام الطلبة الجامعيين لتكنولوجيا الجيل الرابع في الجزائر، دراسة مسحية على عينة من طلبة الإعلام والاتصال جامعة محمد خضير –شتمة– ،مذكرة ماستر، اتصــال وعلاقات عامة، قسم إعلام واتصــال، كلية العلوم الإنسـانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير–بسكرة، سنة 2020-2021.

10. نعيمة براردي، تحقيق صـــحفي مكتوب حول ظاهرة الطلاق بمدينة المســيلة تعددت الأسباب والنتيجة واحدة، مذكرة ماستر، اتصال وعلاقات عامة، قسم علوم والإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، سنة 2018-2019.

سادســا: المجلات

1. أردوان مصـطف إسـماعيل، هدى عصـمت محمد امين، الطلاق الالكتروني في الفقه الإسـلامي وقوانين الأحوال الشـخصـية: دراسـة فقهية تقويمية، مجلة زانكو للعلوم الإنسـانية، جامعة صلاح الدين، أربيل–العراق، فيفري 2020.

2. أمينة بوعزة، الطلاق كتابة بالتقنيـــات الحديثة للاتصال، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة مولاي الطاهر –سعيدة، الجزائر، المجلد التاسع، العدد 01، جوان 2023.

3. براهيم بن داود، اشـرف شـعت، الاطلاع على البريد الالكتروني بين متطلبات النظام العام والحق في سـرية المراسـلة، كلية القانون جامعة الغرير دبي الإمارات العربية المتحدة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017.

4. حسـين خلف الله، عبد الرزاق لبصـير، الطلاق أسـبابه وآثاره على الأسـرة والمجتمع، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد 09، العدد 03، ديسمبر 2022.

5. حســين طه نادي درويش، الطلاق الالكتروني أحكامه والآثار المترتبة عليه، الطلاق الالكتروني، كلية الشــريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، مجلة الشــريعة والقانون، مجلة علمية نصف سنوية محكمة، المجلد السابع، العدد الحادي والأربعون، أفريل 2023.

6. خولـة بولحيـة، المجتمع الافتراضـــي ودوره في تعزيز الطلاق العـاطفي (فيســـبوك نموذجا)، جامعة الحاج لخضـــر، باتنة1، الجزائر، المجلة المغاربية للدراســـات التاريخية والاجتماعية –جامعة سيدي بلعباس، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر، 2020.

7. دلال وردة، موقف المشـــرع الجزائري من الخيانـة الزوجيـة الإلكترونيـة وأثرهـا على انحلال الرابطة الزوجية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد08، العدد:03، 2021.

8. دينا إبراهيم أمين عبد المجيد، انعكاســـات التقدم التكنولوجي على الأســـرة، المجلة القانونية(مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية) مجلة علمية محكمة،د س ن.

9. ذهبية سيد علي، عمر زيات، الخيانة الزوجية عبر مواقع التواصـل الاجتماعي وأثرها على الرابطة الزوجية، مجلة التربية والتنمية، المجلد 02، العدد 01، مارس 2023.

10. ربيعة رميشـــي، نســـيمة جلال، العوامل المؤثرة في ظاهرة الطلاق، مجلة التربية والتنمية، جامعة مولود معمري تيزيوزو –الجزائر، جامعة تمنراســـت –الجزائر، المجلد 02، العدد 02، جوان 2023.

11. رميسـاء حوحو، شـهرزاد بوسـطلة، الطلاق الالكتروني، جامعة زيان عاشـور بالجلفة، الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية المجلد السابع، العدد الثاني، جوان 2022.

12. عبد الرحيم عبد الفتاح، محمد جبريل، الآثار الاجتماعية للطلاق على الأســـرة في المجتمع الليبي، مجلة الباحث للعلوم الرياضـــية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 04، العدد 07، د س ن.

13. عبد العزيز بن ابراهيم الشـــبل، الإثبات الإلكتروني في النكاح والطلاق، بحث علمي محكم منشـور في العدد الأول من مجلة قضـاء، جامعة الإمام محمد بن سـعود الإسـلامية، السعودية، د س ن.

14. غانية حاج كولة، الخيانة الزوجية الإلكترونية. الأسـباب والمظاهر (دراسـة ميدانية)، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، مجلة علمية دولية نصف سنوية، المجلد 08، العدد 01، 2023.

15. فوزيـة عبو، مواقع التواصـــل الاجتمـاعي وأثرها على العلاقـات الزوجيـة، دراســـة اثنوغرافية على عينة من الأســـر بولاية مســـتغانم، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ســـعيدة، الجزائر، المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، المجلد 03، العدد 02، ديســـمبر 2020.

16. كاظم جواد كاظم، الخيانة الزوجية عبر وسـائل التواصـل الاجتماعي دراسـة فقهية، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد62، العدد03، الملحق1، 2020..

17. لطيفة بهى، الطلاق الالكتروني ومدى صـحته، مجلة التربية والتنمية، جامعة الوادي، العدد الرابع، جوان 2015.

18. محمد أمرير، الخيانة الزوجية في الفضـــاء الرقمي: الفراغ التشـــريعي وأفق التجريم القضـائي، مجلة علمية محكمّة، كلية الشـريعة والقانون بدمنهور، مصـر، العدد 43، أكتوبر 2023.

19. محمد قسـيمة، دور الاجتهاد القضـائي في حل بعض إشـكالات الطلاق في التشـريع الجزائري، مجلة الأسـتاذ الباحث للدراسـات القانونية والسـياسـية، جامعة محمد بوضـياف – المسيلة، العدد الثالث، سبتمبر 2016.

20. نسيمة أمال حيفري، دور وسائل التكنولوجيا الحديثة في إثبات الطلاق الالكتروني في ظل التشـــريع الجزائري، مجلة القانون، المجتمع والســـلطة، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، سنة 2023.

21. نوفل بن خليفة، صـورية لعرابة، الخيانة الزوجية وتهديد مواقع التواصـل الاجتماعي للحياة الزوجية، المجلة العلمية التكنولوجية وعلوم الإعاقة، المجلد 04، العدد04، ديســـمبر 2022.

22. هشـــام علي شـــطناوي، دور مواقع التواصـــل الاجتماعي في تنمية وتوطين الموارد البشـــرية شـــباب الجامعات الأردنية إقليم الشـــمال (اليرموك والتكنولوجيا)، جامعة الوادي، الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد05، العدد02، جوان 2020.

سـابعـا: الملتقيات

ملتقى دولي بعنوان، قضايا الأسرة المسلمة المعاصرة في ضوء أصول ومقاصد الشريعة الإســـلامية والتشـــريعات العربية، كلية العلوم الإســـلامية، جامعة باتنة 1، الحاج لخضـــر، المنعقد يومي:27 و28 نوفمبر 2018، تمت فيه المداخلات التالية:

1. بلقاسم حمدي، وناسة بلقاسم، الطلاق الإلكتروني في الشريعة والقانون.
2. شـــعيب ضـــريب، الحماية الجزائية للأســـرة من جريمة الخيانة الزوجية في التشـــريع الجزائري.
3. عائشـــة غرابلي، سـهام حرز الله، وسـائل التواصـل الاجتماعي وأثرها في التفرقة بين الزوجين –الفيسبوك أنموذجا.
4. وسـيلة مرزوقي، وفاء دريدي، أي حماية للأسـرة في ظل توجع المشـرع الجزائري إلى توسيع أسباب الطلاق.

محاضرات

1. حفيظة بلميهوب، أسـباب الطلاق وطرق علاجه والوقاية منه،محاضـرة ألقيت بجامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية د س ن.
2. رنا سلام امانة، الطلاق الشرعي والطلاق الالكتروني فقها وقضاء وقانونا، محاضرات ألقيت بكلية الحقوق، جامعة النهرين، بغداد.

مواقع الكترونية

1. ايهاب حسين مصطفى، احمد فتحى سليمان، الزواج والطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة، متاح على موقع مكتبة نور، http://www.noor-book.com، تم الإطلاع عليها بتاريخ: 2024/01/15 على الساعة 23:00.
2. علي بن عبد الأحمد أبو البصـــل، الطلاق الالكتروني في الفقه الإســـلامي، كلية الشريعة والأنظمة، جامعة الطائف، 2012، على الموقع www.alukah.net، تم الاطلاع عليها يوم 2024/02/21، على الساعة 22:49.

الفهـــــــرس

الفـــهـــــــرس

إهـــــــــــداء .....

إهـــــــــــداء .....

شكـــــــــــر وعرفـــــــان .....

قائمة المختصرات .....

مقـدمـــــــــة: .....

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للطلاق الإلكتروني **7**

المبحث الأول: ماهية الطلاق الإلكتروني..... **7**

المطلب الأول: مفهوم الطلاق الإلكتروني 8

الفرع الأول: تعريف الطلاق 8

الفرع الثاني: تعريف التقنيات الالكترونية المستعملة في الطلاق الإلكتروني.....11

المطلب الثاني: أركان الطلاق الالكتروني..... **15**

الفرع الأول: الزوج المطلق إلكترونيا 15

الفرع الثاني: الزوجة المطلقة إلكترونيا.....18

الفرع الثالث: الصيغة التي يتم بها الطلاق إلكترونيا 18

المبحث الثاني: حكم وإثبات الطلاق الإلكتروني..... **21**

المطلب الأول: صور الطلاق الالكتروني 21

الفرع الأول: الطلاق الإلكتروني بالكتابة.....21

الفرع الثاني: الطلاق الالكتروني شفاهة 22

المطلب الثاني: حكم الطلاق الالكتروني وإثباته 23

الفرع الأول: حكم الطلاق الالكتروني.....23

الفرع الثاني: إثبات الطلاق الالكتروني 24

الفصل الثاني: تأثيرات الأسباب التكنولوجية للطلاق 28

المبحث الأول: الأسباب التكنولوجية كسبب من أسباب الطلاق الحديثة..... 28

المطلب الأول: مفهوم الخيانة الزوجية الالكترونية 29

الفرع الأول: تعريف الخيانة الزوجية الإلكترونية 29

الفرع الثاني: أساس الخيانة الزوجية الإلكترونية الشرعي والقانوني.....32

المطلب الثاني: مواقع التواصل الاجتماعي كسبب حديث لتفشي ظاهرة الطلاق 35

الفرع الأول: مواقع التواصل الاجتماعي 35

الفرع الثاني: الأسباب التي تؤديها مواقع التواصل الاجتماعي في الطلاق 38

المبحث الثاني: تأثيرات الأسباب التكنولوجية على التفكك الأسري..... 41

المطلب الأول: التأثير القانوني للأسباب التكنولوجية المؤدية للطلاق.....42

الفرع الأول: تأثيراتها القانونية 42

الفرع الثاني: تأثيراتها الفقهية.....43

المطلب الثاني: التأثيرات الاجتماعية للأسباب التكنولوجية المؤدية للطلاق 43

الفرع الأول: التأثيرات الواقعة على الأسرة.....43

الفرع الثاني: التأثيرات الواقعة على المجتمع 45

خـــــاتمــة..... **47**

قائمة المصادر والمراجع..... **50**

ملخـــص:

تهدف هذه الدراســة إلى معرفة الطلاق الإلكتروني الذي اســتحدثته التطورات التكنولوجية التي مسـت كل أقطاب الحياة بما فيها الأسـرة، والذي يتم من خلال إرسـال واسـتقبال صـيغة الطلاق عبر الوسائل التكنولوجية، مع بيان أحكامه والآثار المترتبة عنه.

كما تهدف أيضـــا إلى بيان الأســـباب التكنولوجية المؤدية للطلاق والتي تتمثل أهمها في الخيانة الزوجية الالكترونية، واسـتعمال مواقع التواصـل الاجتماعي كأسـباب حديثة تؤدي إلى الطلاق، مع تبيان الأحكام الشـــرعية والتشـــريعية لها والتأثيرات الواقعة منها على الأســـرة والمجتمع.

واســـتعنا في ذلك على المنهج الوصـــفي، التحليلي، والمقارن، للتمكن من بيان عناصـــر موضوع الدراسة بغية الكشف عن خباياه وآثاره.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

- يصـــح اعتبـار الطلاق الإلكتروني كبـديـل فقهي للطلاق العـادي في ظـل التطور التكنولوجي .

- صعوبة إثبات الطلاق الإلكتروني بالوسائل التكنولوجية.

الكلمات المفتاحية: الأســـرة، الطلاق الإلكتروني، الخيانـة الزوجيـة الإلكترونيـة، مواقع التواصل الاجتماعي.

Abstract:

This study aims to understand electronic divorce introduced by technological developments which affect all the aspects of life, including family, whereby divorce form is sent and received, with its provisions and effects, through technological means.

It also aims to present the technological causes leading to divorce, the most important of which is online marital infidelity and the use of social media platforms as modern causes of divorce, and it elucidates the legal and legislative rulings regarding these causes and their impacts on the family and the society.

We have used in our study the descriptive, analytical and comparative methods to reveal the elements of the subject of study in order to demonstrate its intricacies and consequences.

The study has reached many findings, including that;

- It is valid to consider the electronic divorce as a juridical alternative to ordinary divorce in light of technological development.
- Proving electronic divorce using technological means is difficult.

Key words: family, electronic divorce, online marital infidelity, social media platforms.